



جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت



كلية الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

الموسومة ب :

تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المواد الجزائية

القانون الجديد 14-25

إشراف الإستاذ :

- بن عزة محمد حمزة

من إعداد الطلبة :

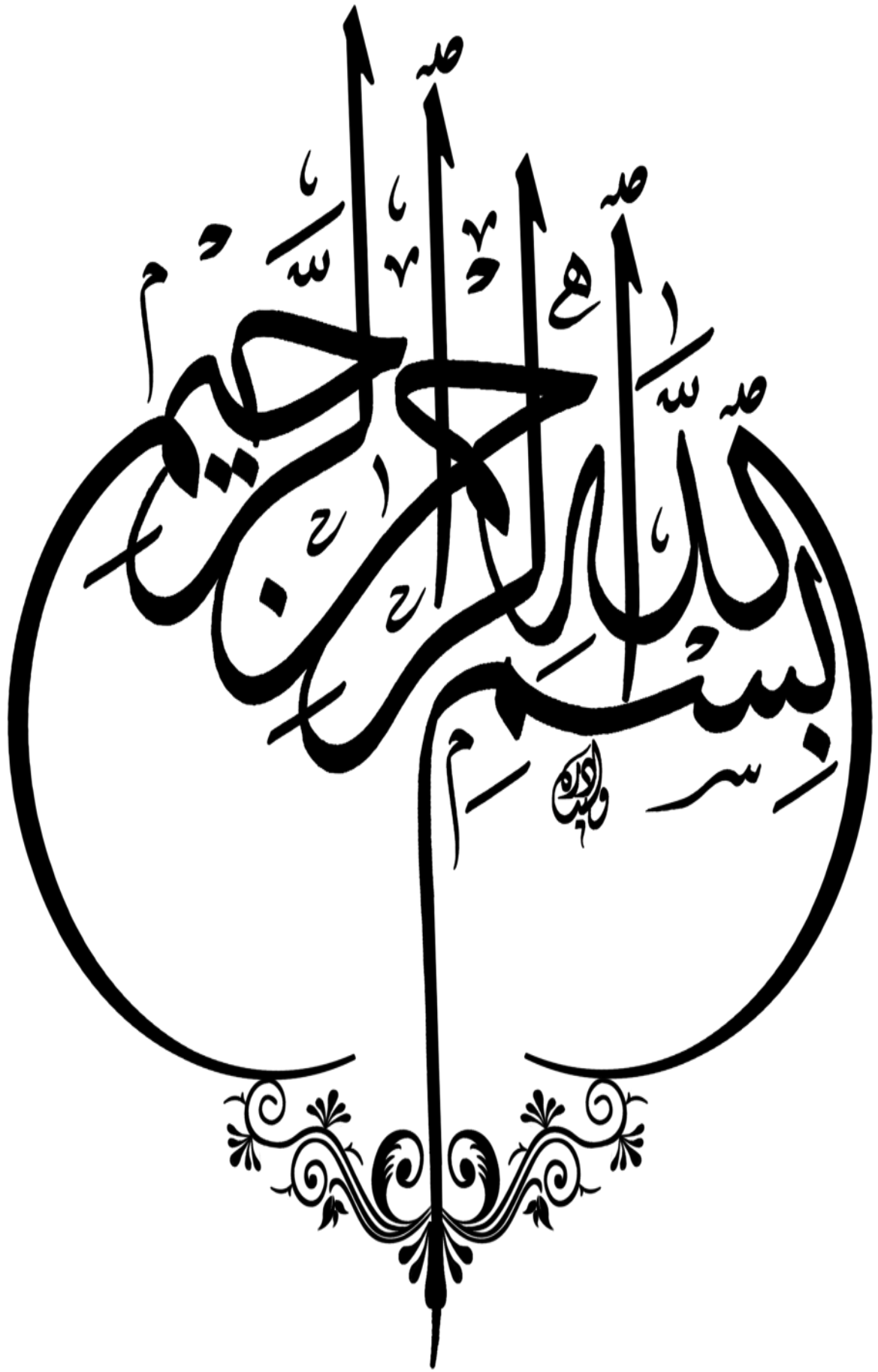
حواسيني سعيد

حاج ميمون حامد

أعضاء لجنة المناقشة

أ. بدير يحيى	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة عين تموشنت « بلحاج بوشعيب »
أ. بن طاع الله زهيرة	أستاذة محاضرة ب	ممتحنا	جامعة عين تموشنت « بلحاج بوشعيب »
أ. بن عزة محمد حمزة	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة عين تموشنت « بلحاج بوشعيب »

السنة الجامعية: 2025-2026





الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، و الصلاة و السلام على رسول الله الكريم و من تبعه بإحسان الى يوم الدين.

الحمد لله و الشكر لله الحي القيوم أولا و أخيرا و امتثالاً لقوله صلى الله عليه و سلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

أتوجه بجزيل الشكر و جميل العرفان للأستاذ الفاضل " بن عزة محمد حمزة" الذي تكرم بقبول الاشراف على هذه المذكرة و على جميع التوجيهات و الملاحظات و النصائح.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بوافر التقدير و الاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة و قبولها و تصويبها .

كذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درّسنا من أساتذة الحقوق و العلوم السياسي بجامع بلحاج بوشعيب و الى كل موظفي المكتب " جزاهم الله كل خير".

وفي الأخير نشكر كل من ردم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد، و نسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم أنه قريب مجيب.

و الله ولي التوفيق.



# إهداء

لحمد لله عند البدئ و عند الختام، فما تنهى دربه و ل خدم جهده، و لا دام سعي إلى فضله.  
فمن قال: "أنا لها، نالها، و أنا لها و إن أبت رغما عنها أتيت بها، فالنجاح لا يأتي إلا بالصبر و الإصرار.

و بكل حب و فخر أهدي نجاحي و تخرجي إلى من جعل الجنة تحت أقدامها و سهلت لي الشدائد  
بدعائها و في هذا الختام أدعو ان يرحم أبي و اللهم افتح على قبره نافذة من ساقم بردك و عفوك و  
رحمتك ل تغلق أبدا و اجعله من الضاحكين

المستبشرين بالجنة، والى كل من كان عوناً و سندا في هذا الطريق  
و أشكر الصديقة واضح زهرة التي رافقتني في الشدائد و أهدي تخرجي الى أخي و إخوتي و أصدقائي و  
أشكر جزيل الشكر "الاستاذ" بن عزة حمزة" على تشجيعه و نصائحه لي.  
فاللهم لك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا لأنك رفضتني.

حواسيني سعيد



# إهداء

إلى أبي الغالي أطل الله في عمره،

سندي وفخري في هذه الحياة، حفظه الله ورعاه

إلى روح أمي الحبيبة رحمها الله،

أسأل الله أن يرحمها ويجعل مثواها الجنة

إلى زوجتي العزيزة،

رفيقة دربي وسندي، شكراً لدعمك وصبرك

إلى ابني وابنتي، نور حياتي وأملي في المستقبل

إليكم اخوتي واصدقائي جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

حاج ميمون حامد



الصفحة	العناوين
	بسملة
	شكر
	اهداء
	فهرس المحتويات
أ-د	مقدمة
<b>الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لتقنية المحادثة المرئية عن بعد</b>	
	تمهيد
	المبحث الأول ماهية تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المواد الجزائرية
	المطلب الأول مفهوم المحادثة المرئية عن بعد ( لغة، اصطلاحا، قانونا)
	المطلب الثاني خصائص المحادثة المرئية عن بعد
	المطلب الثالث مبررات استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المواد الجزائرية
	المبحث الثاني الأساس القانوني لاعتماد تقنية المحادثة المرئية عن بعد
	المطلب الأول الأساس الدولي لاستخدام المحادثة المرئية عن بعد
	المطلب الثاني الأساس القانوني لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد في القوانين الوطنية الأجنبية
	المطلب الثالث الأساس القانوني لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد في القانون الجزائري 14-25
	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الاحكام الإجرائية لتقنية المحادثة المرئية عن بعد 14-25	
	تمهيد
	المبحث الأول
نطاق تطبيق المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي	
المطلب الأول	التحقيق القضائي و خصائصه
المطلب الثاني	استخدام تقنية المحادثة المرئية في مرحلة التحقيق
المطلب الثالث	تجربة القضاء الجزائري في تفعيل تقنية المحادثة المرئية في الإجراءات الجزائرية
	المبحث الثاني
	المطلب الأول
استعمال المحادثة المرئية في مرحلة المحاكمة	
المطلب الأول	شروط استخدام المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة
المطلب الثاني	إجراءات سير جلسة المحاكمة عن بعد
المطلب الثالث	آثار المحاكمة الالكترونية على ضمانات المحاكمة العادلة
	خلاصة الفصل
	خاتمة عامة
	قائمة المراجع
	الملخص



اتسمت السنوات الأخيرة بتقديم ملحوظ في مجال التكنولوجيا و المعلوماتية، حيث أصبح الاعتماد على الوسائل الرقمية و التقنيات الحديثة أمراً ضرورياً لمواكبة متطلبات هذا العصر و تحقيق النجاعة في أداء المؤسسات، و منه قد سعى قطاع العدالة الى ضم و تبني هذه الوسائل الحديثة، نظراً لما يواجهه من تحديات تتعلق بتزايد عدد القضايا و تعقيد الإجراءات القضائية التي تتطلب البحث عن حلول مبتكرة تساعد في الفصل فيها و تحقيق حسن سير العدالة، و دولة قانون و أيضاً العمل على ترقية و تطوير قطاع العدالة و عصرنته على نحو يجعله أكثر فاعلية في تأديته مهامه عن طريق الوسائل الحديثة و ضمن إجراءات القضايا المستحدثة.

و من ضمن أهم مظاهر التطور التكنولوجي في مجال العدالة، برزت تقنية المحادثة المرئية عن بعد كألية حديثة تتيح التواصل السمعي البصري المباشر بين أطراف الدعوى و القاضي دون الحاجة الى حضورهم الفعلي أمام الجهات القضائية، خاصة في الظروف الاستثنائية التي تؤدي الى بعض العراقيل في سير الجلسة.

أقر التشريع الجزائري الى تفعيل وسائل الاتصال المرئية عن بعد في بعض الإجراءات الجزائية لا سيما في الظروف الطبيعية أو الأمنية أو المتعلقة بمبدأ حسن سير العدالة، حيث أضحت مرفق العدالة ملزماً و حتمياً في استغلال هذا التطور التقني من أجل تجاوز أية ظروف استثنائية بل السعي لتطوير و تحديث

المنظومة القضائية الإجرائية، و ذهب المشرع الجزائري الى اصدار أمر 25-14 المؤرخ في 30 اوت 2025 و الذي يعالج المحادثة المرئية عن بعد كبديل للتقاضي التقليدي في ميدان التحقيق و المحاكمة، و الذي ساهم مرفق العدالة في توفير الجهد و الوقت و التكلفة.

لقد تم تفعيل تقنية الاتصال السمعي البصري و هو المحادثة المرئية عن بعد خلال جائحة كورونا و هو الطرف الاستثنائي الذي فرض على المجالس القضائية و المحاكم اللجوء الى استعمال هذه الوسيلة بدلا عن التقاضي الكلاسيكي و ذلك بسبب عدم قدرة المتهمين للحضور شخصياً و حفاظاً على الصحة العامة و السلامة و الأمن العام، و من هذا جاء القانون المتمم و المعدل لإجراءات القانونية 25-41 بجوازية المحادثة المرئية عن بعد نظراً الى ما تحققه من مكاسب إيجابية لقطاع العدالة و تسهيل إجراءاتها القانونية سواء في مرحلة التحقيق أو أثناء المحاكمة مع تحديد شروط و ضمانات استعمالها بما يحقق التوازن بين متطلبات العدالة و حماية حقوق الانسان.

و من هذا المنطلق الوجيز نطرح الإشكالية المتعلقة بموضوع محل الدراسة

هل يمكن اعتبار تقنية المحادثة المرئية عن بعد بديلا قانونيا عن الحضور الشخصي في مرحلتي التحقيق و المحاكمة؟

**أولا: أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية دراسة الموضوع في:

ان اعتبار استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات الجزائية من المواضيع الحديثة التي تجمع بين القانون و التكنولوجيا ، و التي تستدعي تحليلا دقيقا للنصوص القانونية المنظمة لها و بيان مدى فاعليتها في تحقيق العدالة الجنائية، و قد سبق أن أدرجها المشرع الجزائري من قبل إلا أنه فصل فيها أكثر من خلال القانون المعدل و المتمم في الإجراءات الجزائية 25 - 41.

و عليه تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجة مختلف الجوانب القانونية المرتبطة باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات الجزائية من خلال التعرف على مفهومها و خصائصها و كذلك بيان الأسس القانونية المنظمة لها ثم دراسة نطاق تطبيقها في مرحلتي التحقيق و المحاكمة، حيث لا يمكن النجاح في تحقيق هذه الجوانب الا من خلال هذه التقنية المتطورة.

**ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:**

• **الأسباب الموضوعية:** من الأسباب الأساسية لاختيارنا هذا الموضوع أنه جديد في مجال

الإجراءات

الجزائية فرضه التطور التكنولوجي و ضرورة مع العصرية التي يشهدها العالم و دور تفعيل تقنية المحادثة المرئية عن بعد في تطوير العدالة.

• **الأسباب الشخصية:**

الاهتمام الشخصي بالمجال العلمي المتعلق بالإجراءات الجزائية أو قانون العقوبات و هذا ما تناولته تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المواد الجزائية.

### ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا لهذا الموضوع الى:

- تسليط الضوء على تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المواد الجزائية باعتبارها نظاما حديثا في قطاع العدالة.
- بيان مفهوم تقنية المحادثة المرئية عن بعد و أساسها القانوني.
- التعرف على كيفية استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مراحل التحقيق و المحاكمة.
- بيان أثرها على ضمانات المحاكمة العادلة.

### رابعا: الدراسات السابقة:

ان موضوع تقنية المحادثة المرئية عن بعد لم يأخذ حظه في الدراسات السابقة نظرا لحدائته لهذا وجدنا الا دراسات قليلة رغم أهمية الموضوع و تتمثل في:

بن عزة محمد حمزة، استخدم المحادثة المرئية عن بعد خلال إجراءات المحاكمة الجزائية، 2023، و الذي تناول المحادثة المرئية عن بعد في تجربة القضاة الفرنسي و الجزائري.

عبد الهاد يوسف، المحاكمة المرئية عن بعد تكريس لعصرنة العدالة و المساس بالضمانات، و التي أثرت في موضوع دراستنا أسس و معارف تتضمن الضمانات التي أثرت فيها المحاكمة الالكترونية.

### خامسا: صعوبات الدراسة

و من بين الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا البحث قلة المصادر و المراجع خاصة الكتب المتعلقة بالمحادثة المرئية عن بعد الا ما وجدنا بعض المقالات.

و صعوبة وجود تفسيرات صحيحة و دقيقة للنصوص القانونية خاصة القانون الجديد 25-41 و اعتمدنا على الجانب العملي الذي يضم الملاحظات عملية.

### سادسا: المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراسة الموضوع على المنهج الوصفي في ماهية تقنية المحادثة المرئية عن بعد و بيان خصائصها و تحديد أساسها القانوني على الصعيد الدولي و الوطني، و المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية للوصول الى الإجابة للإشكالية المطروحة.

### سابعا: خطة الدراسة

لقد قسمنا خطة الدراسة الى مقدمة يليها فصل أول حيث عالجنا فيه الاطار المفاهيمي لتقنية المحادثة المرئية عن بعد و الذي ينقسم الى مبحثين أساسيين، المبحث الأول تحت عنوان ماهية تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المواد الجزائية أما المبحث الثاني معنون ب الأساس القانوني لاستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد لننتقل الى الفصل الثاني الاحكام الإجرائية لتقنية المحادثة المرئية عن بعد 25 - 41 و ذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول نطاق تطبيق المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي، أما المبحث الثاني استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة



الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

لتقنية المحادثة المرئية عن بعد

**تمهيد:**

شهد قطاع العدالة تطورا ملحوظا نتيجة التقدم العلمي و التكنولوجي في مجال وسائل الاتصال، مما أدى الى استحداث قواعد قانونية حديثة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي يتعذر معها إعاقة السير الحسن للعدالة، و الفصل في القضايا ضمن آجال معقولة و قد ساهم هذا التطور في تبني العديد من الدول مجال الاعلام و الاتصال و التكنولوجيا لتحديث أنظمتها القانونية في اطار عصرنة العدالة الجزائية، و من أهم هذه التقنيات نذكر منها المحادثة المرئية و التي تعد من أبرز هذه الوسائل الحديثة التي تستخدم في التحقيق و المحاكمة الجزائية عن بعد، و ذلك عبر أجهزة متطورة تعتمد على شبكة الأنترنت و وسائل الاتصال المسموعة و المرئية ذات جودة و سرعة عالية.

و بناء على هذه قدمت معظم الأنظمة اهتماما بالغا لتقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات الجزائية، و منه سيتناول هذا الفصل موضوع تقنية المحادثة المرئية عن بعد من خلال هذا قسمناه الى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا الى ماهية تقنية المحادثة المرئية عن بعد أما المبحث الثاني تحت عنوان الأساس القانوني للمحادثة المرئية عن بعد في ظل المواد الجزائية.

**المبحث الأول: ماهية تقنية المحاكمة عن بعد بواسطة المحادثة المرئية**

إن دراسة النظام القانوني المتعلق باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد تستلزم التعرف على ماهية هذه التقنية باعتبارها وسيلة حديثة من وسائل الاتصال السمعي البصري التي أفرزها التطور التكنولوجي، وكذا إبراز الدور الذي تؤديه في دعم فعالية مرفق العدالة الجزائية وتحسين جودة خدماته. كما يتعين بيان الإطار القانوني الذي ينظم استخدام هذه التقنية في مختلف مراحل الدعوى الجزائية، أو أثناء المحاكمة، وذلك من خلال النصوص القانونية التي أقرتها التشريعات الدولية والوطنية بهدف تحقيق السرعة في الإجراءات وتعزيز ضمانات حسن سير العدالة، وهو ما سنعالجه في المطلبين التاليين.

**المطلب الأول: مفهوم المحادثة المرئية عن بعد****أولاً التعريف اللغوي للمحادثة المرئية عن بعد**

يعتبر مصطلح المحادثة المرئية عن بعد ترجمة للمصطلح الغربي VEDIO CONFERENCE

و هو مأخوذ من اللغتين الإنجليزية و الفرنسية و تنقسم إلى كلمتين كلمة VEDIO و كلمة

CONFERENCE ، فالكلمة الأولى يقابلها بالعربية كلمة تلفزيوني و هي التي في الأصل كلمة فرنسية

أدخلت حديثاً الى اللغة العربية و تعني كل جهاز يقوم بنقل الصورة و الصوت بواسطة موجات الاتصال المختلفة، أما الكلمة الثانية فتعني تجمع عدد من الأفراد لإجراء مناقشة أو محاضرة أو حوار يكون موضوعه محدد و معين<sup>1</sup>.

**ثانياً: التعريف الاصطلاحي للمحادثة المرئية عن بعد**

يقوم مفهوم المحادثة المرئية عن بعد من الناحية الاصطلاحية على أنه تقنية اتصال مرئي مسموع أي وسيلة أو آلية حديثة لمباشرة إجراءات التحقيق أو المحاكمة الجنائية عن بعد، يتم الاستعانة بها في بعض الحالات لسماع الشهود و المتعاونين مع العدالة لكشف غموض الجرائم الخطيرة لاسيما المنظم منها، بل تتعدى ذلك على محاكمة المتهمين، رغم تواجدهم داخل المؤسسة العقابية أمام المحاكم التي قد تبعد عن

<sup>1</sup> سهيل ادريس، المنهل قاموس عربي فرنسي، دار الأدب للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2005، ص 258.

المؤسسة العقابية بمسافة بعيدة<sup>1</sup>، و كذلك تعني أنها اتصال سمعي مرئي يجري في وقت واحد بين الأطراف المتفاعلة معا في مواقع مختلفة، بحيث يمكن من خلال تلك المواقع استعمال شبكة الانترنت في التحوار معا أو مع الموقع الرسمي و ذلك من خلال إمكانيات أجهزة الكمبيوتر السمعية و المرئية و كاميرات الفيديو الرقمية أين يمكن للمتحاورين في المواقع المختلفة توجيه الأسئلة و الاستفسارات و التعليقات الى الموقع الرسمي و استقبال الإجابات الخاصة بها<sup>2</sup>.

كما يعرف أيضا على أنها آلية و وسيلة حديثة لمباشرة إجراءات المحاكمة الجنائية أو التحقيق يتم في بعض الحالات الاستعانة بها لسماع الشهود لكشف حقيقة الجرائم الخطيرة المنظمة منها مع محاكمة المتهمين حتى وهم متواجدين داخل المؤسسة العقابية أمام المحاكم التي تبعد مسافة عن المؤسسة العقابية، وتعتبر أيضا وسيلة تكنولوجية من وسائل الاتصال المرئية المسموعة التي يستعملها مجموعة من الأفراد فيما بينهم من خلال استقبال أو إرسال أو تراسل إشارات أو علامات أو صور أو كتابات أو أصوات أو معلومات مختلفة عن طريق الأسلاك أو اللاسلكي الكهربائي أو البصريات أو بأية آلية الكترونية تضمن الاتصال، كما أن مصطلح المحاكمة أو المحاكمة المرئية تعد مصطلحا حديثا في التشريعات الوطنية العربية فهو وليد التجانس الحاصل في قطاع العدالة بالتكنولوجيا الحديثة والتي انتشرت في جميع المجالات<sup>3</sup>.

### ثالثا: التعريف القانوني للمحادثة المرئية عن بعد

لم يبين المشرع الجزائري تعريف المحادثة المرئية عن بعد بدءا في القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، وصولا الى التعديلات الأخيرة في 25-14، و لسد هذا الفراغ التعريفي يمكن الاستئناف بالتعريف الوارد في القانون الاماراتي في مادته الأولى بأنها: "محادثة مسموعة و مرئية بين الطرفين أو أكثر بالتواصل مع بعضهم البعض عبر وسائل الاتصال الحديثة لتحقيق الحضور عن بعد في المحاكمة التي تتم عبر

<sup>1</sup> محمد سعيد، أصول الإجراءات الجزائية، شرح لأصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، ص327

<sup>2</sup> عمر عبد المجيد، ضمانات المحاكمات العادلة على ضوء تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجنائية في دولة الامارات، دراسة مقارنة" مجلة الكويتية العالمية"، السنة 6، ع د 04، 2018، صص، 387.388

<sup>3</sup> بلخير فضيلة ، بركاني سفيان، المحاكمة المرئية عن بعد على ضوء القانون رقم 04،20، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر ،01، باتتة 2023-2024، ص. 08-09.

استخدام تقنية الاتصال عن بعد" و في نفس المادة نجد تعريف آخر أنها الإجراءات الجزائية في استقصاء الجرائم و جمع الأدلة أو التحقيق أو المحاكمة التي تتم عبر استخدام تقنية الاتصال عن بعد<sup>1</sup>.

و يمكن أيضا تعريف تقنية المحادثة المرئية عن بعد، قانونا بأنها آلية تقوم على استخدام وسائل الاتصال الحديثة و تقنياتها و تحقق التواصل المرئي و السمعي عن بعد بين جهات التحقيق القضائي أو جهات الحكم و اطراف الدعوى المعنيين، و ذلك في نفس الحيز الزمني الفعلي و دون الحضور الفعلي و الاكتفاء بالحضور الالكتروني عن بعد<sup>2</sup>

#### رابعا: التعريف الفقهي للمحادثة المرئية عن بعد:

و أما في الجانب الفقهي التقني و الفني لاستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد، تعرف على أنها تقنية الاتصال المرئي المسموع، أي وسيلة أو آلية حديثة لمباشرة إجراءات التحقيق أو المحاكمة الجنائية عن بعد.

يتم الاستعانة بما في بعض الحالات لسماع الشهود و المتعاونين مع العدالة لكشف غموض الجرائم الخطيرة لاسيما المنظم منها بل تتعدى ذلك الى محاكمة المتهمين، رغم تواجدهم داخل المؤسسة العقابية أمام محكمة قد تباعد عن المؤسسة القضائية مسافة بعيدة من خلال كل تراسل أو إرسال أو استقبال

علامات أو إشارات أو أمور أو معلومات مختلفة عن طريق الأسلاك أو البصريات أو اللاسلكي الكهربائي أو أجهزة أخرى كهربائية مغناطيسية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> زرافة عمر، مشري راضية، المحاكمة المرئية عن بعد في المواد الجزائية بين ال

<sup>2</sup> لحجام مريم، جوادي الياس، حق التقاضي و المثول أم القضاء في اجال معقولة اثناء الحجر الصحي، مجلة الاجتهاد

للدراستات القانونية و الاقتصادية، مج 09، ع د 04، 2025، ص 226

<sup>3</sup> المادة 08 الفقرة 21 من القانون رقم -2000 المؤرخ 05 أوت 2000 المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالبريد و

المواصلات السلكية و اللاسلكية، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة في 06 أوت. 2000.

و يمكن تعريفها بأنها إجراءات المحاكمة و حق المتطلبات القانونية و الإجراءات لأطراف الدعوى الجزائية بحيث تبقى الهيئة القضائية في مفرها بدار القضاء و ذلك من خلال ربطها عبر وسائل الاتصال الالكتروني<sup>1</sup>.

ثانيا : إن هذه التقنية تتميز بإعدادها للأربعة أنظمة اتصالات مختلفة على حسب نوع التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد المراد إتباعها ووفق الأجهزة الاتصال المتوفرة لدى الدولة وإمكانياتها المالية ومراعاة للمبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة والاتفاقيات المبرمة بين الدول وتمثل في الأنماط التالية:<sup>2</sup>

#### -نظام الاتصال من نقطة إلى أخرى:

وهو أبسط الأنظمة الانفصالية وأقلها من حيث المشاكل الفنية حيث يكون الاتصال في هذا النظام مباشر مرأي ومسموع من قاعة الجلسات أو التحقيق أو مكان آخر يوجد فيه المتهم أو أحد الشهود إلى مكان آخر بعيد عنها كالمؤسسة العقابية التي تبعد عن القاعدة بمئات الكيلومترات .

#### -نظام السويتش أو المتحدث النشط:

إن هذا النظام يتكفل في محادثة مرئية عن بعد الفردية بيم أماكن متعددة وقاعات الجلسات أو التحقيق، حيث تتعدد الأماكن التي يتم بينهما الاتصال عبر ال video conférence كأن تكون قاعة الجلسات في دولة و الشهود في دولة و المتهم في دولة أخرى<sup>3</sup> ويتطلب هذا النظام أن يتم إعداد هذه الأماكن إعدادا تقنيا جيد ، بحيث يبدو بهذه الأطراف وكأنهم في مكان واحد ولا تظهر شاشة العرض الموجودة في جميع هذه الأماكن إلا صورة واحدة هي صورة الشخص الذي يتكلم سواء إلى القاضي أو المتهم أو الشاهد في

<sup>1</sup> عمر عبد الحميد مصبح، ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجنائية في دولة الامارات، دراسة مقارنة، مجلة كلية الفنون الكويتية العالمية، السنة السادسة، العدد 31 العدد التسلسلي ، ربيع الأول 1440هـ الموافق لديسمبر 2018، ص 387.

<sup>2</sup> عمار عبد الحميد نفس المرجع السابق، ص 61

<sup>3</sup> صفوان محمد شديفات، التحقيق والمحاكمة عن بعد عبر تقنية ال conference vidéo دراسات علوم الشريعة و القانون، المجلد 1، العدد 4، 2018، ص 021.

حالة تكلم أكثر من شخص في نفس الوقت فإن اتصال المرئي المسموع يتم أوتوماتيكيا مع المكان الذي يوجد فيه الشخص صاحب الصوت الأعلى<sup>1</sup>.

#### -نظام الحضور المستمر الثابت أو الموحد continuous presence standard

المحادثة المرئية عن بعد هذا النظام يقوم على أساس الجماعة بين أماكن مختلفة وقاعة الجلسات أو التحقيق وهو ما يعرف بنظام الحضور المستمر الثابت أو الموحد ويكون فيه الاتصال بين خمسة أماكن بعيدة جغرافيا بما فيها قاعة جلسة المحاكمة ، ويتعين أن يوجد في كل مكان من هذه الأماكن شاشة عرض مقسمة إلى أربعة أجزاء بحيث سماع صوت ورؤية صورة من يتكلم من المشاركين في الجلسة في أن واحد ، وهذا النظام هو الآخر يحتاج إلى تقنية جد عالية لا يتعدى خمسة أماكن مختلفة بحيث تظهر قاعة المحكمة في أحد أجزاء الشاشة ويظهر ثلاثة أشخاص آخرين من متهمين وشهود وغيرهم من متعاملين جهاز العدالة<sup>2</sup>.

#### - المتقدم المستمر الحضور نظام continuous presence Advanced

إن هذا النظام يقوم على الاتصال المرئي المسموع بين قاعة الرئيسية التي تجرى فيها إجراءات التحقيق وبين عدد كبير من الأماكن الأخرى البعيدة عنها ، وبعد هذا النظام من أكثر التقنيات حداثة التي استخدمتها الفنون الايطالي لاعتبارات قانونية سنة 1980<sup>3</sup> حيث يتم تزويد الأماكن التي تتطلب وجود هذه التقنية بشاشات عرض لصورة و أجهزة الصوت التي يتكلم من خلالها المشاركين ، و يتم تقسيم شاشة عرض الصور الموجودة في كل مكان من هذه الأماكن إلى أربعة أقسام، ويتم تثبيت القسم الأول لعرض بان وراما عامة للقاعة التي يتم فيها المحاكمة ، وقسمين آخرين في مكانين من الأماكن المتصلة بهذه القاعة ، أما القسم الرابع من شاشة العرض فتنتقل أليا بصورة تلقائية إلى صورة الشخص الذي يشارك.

#### المطلب الثاني : خصائص المحادثة المرئية عن بعد و أهميتها

إن المحاكمة عن بعد تعد من بين أهم التقنيات التي سمحت بتطور قطاع العدالة لاسيما في المجال الجزائي، حيث تتميز بعدة خصائص ومميزات سمحت للكثير من الدول انتهاج هذه التقنية الخاصة بالاتصال عن

<sup>1</sup> عادل يحيى، التحقيق و المحاكمة الجزائية عن بعد، دراسة تحليلية تأصيلية لتقنية conference vidéo دار النهضة

العربية، 5306، ص 04.

<sup>2</sup> عمار عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 64.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ، ص 355

بعد في المحاكمات مما لها أهمية بالغة في الأوقات العادية وأهمية قصوى في بعض الظروف الاستثنائية، حيث تحقق تقنية المحاكمة عن بعد عدة مزايا أهمها :

أولاً: خصائص المحادثة المرئية عن بعد

### 1- التوجه للنظام الإلكتروني بدل النظام الورقي:

من أبرز ما يميز إجراءات المحاكمة عن بعد هو التخلي عن استعمال الوثائق الورقية في جميع الإجراءات بين أطراف المحاكمة، إذ تتم بينهم إلكترونياً بدون الرجوع إلى الأوراق وهو ما يتفق مع الغرض الذي تهدف إليه المحاكمة عن بعد، أي خلق مجتمع ذو المعاملات اللاورقية<sup>1</sup>

حيث نجد الدعائم الإلكترونية ستكون خليفة الدعائم الورقية بحيث تصبح الرسالة الإلكترونية هي الدليل أو السند القانوني الذي يمكن القاضي وأطراف النزاع الاعتماد عليه في حالة نشوئه، وهو من أدلة الإثبات، وكنتيجة لهذا الأسلوب المستحدث يمكن تخفيض المساحات المخصصة لحفظ وخرن الملفات في المحاكم واستعمالها في نشاطات أخرى، بالإضافة أن الوثائق والمستندات الإلكترونية يمكن الوصول إليها بسهولة وبسرعة مقارنة بالملفات الورقية التقليدية<sup>2</sup>.

### 2- السرعة والسهولة في ارسال وتلقي المستندات والوثائق:

إن استعمال تقنية المحاكمة المرئية يمكننا من إرسال المستندات والوثائق وكافة المحادثات والإرساليات الإلكترونية في وقت قصير وبتقنيات حديثة، حيث يوجد بعض الخدمات الأخرى كالاستشارات القانونية وطلب الخبرة في مجال ما والتي تعتمد على تقنية التنزيل «download» وتقبله التقنية المعروفة «Upload»، حيث تقوم هذه الأخيرة على التحميل عن بعد أي إرسال الملف أو البرنامج إلى جهة أخرى، لذلك نرى أن أجهزة الإرسال لها دور قانوني بارز في تطبيق الإجراءات القانونية القضائية، وبالتالي يكون

<sup>1</sup> خالد ممدوح إبراهيم، الدعوى الإلكترونية و إجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي ، مصر ،سنة 2008، ص 37

نقلا عن أشرف جودة محمد محمود ، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر

<sup>2</sup> عتيقة معاوي، حسينة ،شرون التقاضي الإلكتروني في الجزائر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، سطيف 2 الجزائر،

2019، ص 4.

بصفة معاون للجهاز القضائي في التجميع والتخزين والحفاظ وأيضا في الإعلانات والاختارات في تبادل الوثائق بين الخصوم وممثليهم القانونيين<sup>1</sup>

### 3- استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات المحاكمة عن بعد:

من أهم الخصائص التي تتمحور عليها تقنية المحاكمة المرئية هي استعمال الوسائط الإلكترونية لتنفيذ إجراءاتها عن طريق شبكة الاتصالات الإلكترونية، حيث تتشابه من حيث الموضوع أو الأطراف أما الاختلاف يكمن في طريقة تنفيذه، لأنه يتم استخدام وسائط إلكترونية<sup>2</sup> متمثلة في جهاز الحاسوب مدعم بالإنترنت يربط كافة أطراف المحاكمة لتغطية البعد المكاني والتعبير الأمثل عن الإرادة الكترونيا من خلال سماع أقوالهم وتبادل المذكرات بينهم وبين ممثليهم القانونيين<sup>3</sup>.

### 4- سرعة البت في القضايا وإنجاز إجراءات التقاضي:

يتم إرسال المستندات والوثائق أثناء عمل الجهاز القضائي عن بعد دون الانتقال المتكرر لأطراف النزاع لمقر المحكمة وبهذا تقلل هذه الميزة جميع النفقات والوقت مما يؤدي الى نقص الازدحام والمشاكل الناجمة عن ازدحام وكثرة العامة في المحاكم وارتفاع مستوى وجودة الخدمات المقدمة لأطراف الدعوى<sup>4</sup>، حيث يكون القاضي في القضاء الإلكتروني في أفضل الوضعيات لأداء مهامه، فالقضية هنا لا ترفع بتنا الى مكتبه بصفة مباشرة بل ترفع إليه إلا بعد استيفاء جميع البيانات الإلزامية والأقوال المقدمة من طرف الخصمين، ثم يرفع الملخص الى القاضي لينظر فيه وقد يحتاج الى طرح بعض الإشكالات الصغيرة ثم يصدر الحكم للبت فيه<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> هادي حسين عبد العلي و نصيف جاسم محمد الكرعوي، مفهوم التقاضي عن بعد و مستلزماته، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية و السياسية ، العراق، المجلد 8 ، الإصدار 1 ، 2016، ص 285.

<sup>2</sup> السيد أحمد محمود ، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، مصر، سنة 2008، ص 30  
<sup>3</sup> عتيقة معاوي، حسينة شرون المقال السابق، ص 4، نقلا عن أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر.

<sup>4</sup> ليلي عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية ، مجلة الفكر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بكرة، العدد 13 ، كلية ، سنة 2016، ص 218

<sup>5</sup> عتيقة معاوي، حسينة شرون ، المقال السابق ، ص 5

كما يترتب عن استخدام المحاكمة عن بعد البساطة والليونة في جوهر الدعوى العمومية من ناحية الفصل فيها في آجال معقولة، لأن العدالة الجزائية الناجزة تتميز بالسرعة والبساطة في إجراءاتها وتقليل الجهد والنفقات والعبء الذي لا حاجة إليه من خلال الكم الهائل من القضايا المعروضة أمام مرفق القضاء ومن أجل الحفاظ على سيره الحسن، بالإضافة يجب التعاون في التعاون الدولي القضائي في مجال الجريمة في إطار المعاهدات و الاتفاقيات الدولية<sup>1</sup>

#### 5- إثبات إجراءات المحاكمة عن بعد:

تعد تقنية المعلومات من أبرز التقنيات التي اجتاحت العالم وجسدت نفسها في جميع معاملات الحياة، حيث قلصت العالم الى قرية صغيرة أضافت القانون المعاصر ميزات عديدة خاصة فيما يتمثل المعاملات الإلكترونية فالتقاضي الإلكتروني يتم اثباته عبر كاتب الجلسة الذي يدون مضمون كافة المستندات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية، حيث يتمثل المستند الإلكتروني في حقوق أطراف التعاقد والتزاماتها القانونية أما التوقيع الإلكتروني فهو الذي يضفي الحجية على هذا المستند<sup>2</sup>

#### 6- جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين و خلق محاكم إلكترونية:

إن أفضلية التقاضي الإلكتروني بواسطة تقنية المحاكمة المرئية تكمن في تقليل الازدحام داخل مرفق القضاء وجودة حسنة مقدمة للعامة، كذلك ربط الدعاوى بين المحاكم ورفع المردودية أثناء دورات العمل،<sup>3</sup> كما أن التقاضي الإلكتروني يصبح له المقدرة في النظر الى الدعاوى المرفوعة إليه مهما كان عددها وإضعافا بالمقارنة مع القاضي التقليدي ودون الحاجة الى حضور لمرفق القضاء .

<sup>1</sup> عمر زارفة ، راضية مشري ، المحاكمة المرئية عن بعد في المواد الجزائية بين الإبقاء والإلغاء المجلة الجزائرية للحقوق و

العلوم السياسية جماعة تيسمسيلت الجزائر، المجلد 07 ، العدد 01 2022 ، ص 5

<sup>2</sup> خالد ممدوح إبراهيم المرجع السابق، ص 13 ، نقلا عن أشرف جودة محمد محمود المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع

الإجرائي المعاصر .

<sup>3</sup> المرجع نفسه ، ص 41.

ثانيا: أهمية تقنية المحادثة المرئية عن بعد:

تعد المحادثة المرئية عن بعد وسيلة من الوسائل الحديثة للتحقيق الجزائي، لها مزايا إيجابية كثيرة في شتى المجالات و هذا ما أدى الى ضرورة الاستعانة بها في المعطيات التكنولوجية لتعزيز مرفق العدالة و ضمها الى وسائل التعاون الدولي في مكافحة الجريمة إذ أنه لها أهمية كبيرة تتمثل في:

### 1- تعزيز الوسائل المتبعة في التعاون الدولي لمكافحة الجريمة:

تعد تقنية المحادثة المرئية عن بعد وسيلة مستحدثة و إضافة من وسائل التعاون الدولي في مكافحة الجريمة و المساعدات القضائية المبادلة بين الدول و لا سيما في مجال استجواب المتهمين و سماع الشهود عندما يكونون مقيمين في إقليم الدولة غير تلك الدولة التي تقوم بالتحقيق أو المحاكمة، حيث يكفل اللجوء الى هذه التقنية الوصول الى حل توافقي المستهلك الناتجة عن اختلاف النظام الاجرائي للدولتين الطالبة و المطلوبة من التنفيذ، على اعتبار أنه سوف يكون هناك قانونا واحد واجب التطبيق هو قانون الدولة الطالبة التي تبشر الإجراءات وفقا لما هو منصوص عليها قانونا<sup>1</sup>

### 2- سرعة الإجراءات وخفض النفقات:

تمثل الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة في ميدان البحث و التحقيق الجزائي في احدى هذه التدابير في جميع مراحل الدعوى الجزائية،

حيث تعود جل التشريعات الجزائية الحديثة من خلال الاتفاقيات و التدابير التشريعية و العملية لرفع كفاءة أجهزة العدالة و تطوير أدائها<sup>2</sup>.

و اذا تمت مقارنة الإجراءات التحقيق عن بعد عبر المحادثة المرئية مع إجراءات الانابة القضائية مثلا نجد أن الانابة القضائية تتسم بالبطئ و التعقيد، حيث يتم ارسالها عبر الطرق الدبلوماسية في الدولة المطلوبة

<sup>1</sup> معجم محمد الوجيز في شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، ص 181  
<sup>2</sup> عمر عبد المجيد المصباح، ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد تقنية اتصال عن بعد في الإجراءات الجنائية في دولة الامارات مقارنة كلية الفنون الكويتية، سنة 6، ع 4، ربيع الثاني، 1440هـ، ديسمبر 2018.

فيها التنفيذ، و من ثم وزارة العدل فالمحكمة المختصة و من ثم العودة بذات الطريق حتى تصل الى الجهة القضائية في الدولة الطالبة و هذا كله يتصف بطول الإجراءات و زيادة التكاليف<sup>1</sup>

و طول الإجراءات قد يؤدي الى الافراج عن المتهمين المحبوسين احتياطاً، اذا لم تتم محاكمتهم من خلال مدة محددة لذلك اللجوء الى تقنية المحادثة عن بعد في التحقيق قد تحول دون طول الإجراءات و من ثم تتجنب الافراج عن المتهمين لانتهاج المدة الواجبة في الحبس الاحتياطي.

فقد نصت بعض التشريعات الجزائية على أنه ينتهي الحبس الاحتياطي حتماً بمضي خمسة عشر يوماً لحبس المتهم و مع ذلك يجوز للقاضي التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة، و المتهم اذ يصدر امر يمد الحبس مدة أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة و أربعين يوماً على انه في مواد الجرح يجب الافراج حتماً على المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه اذا كان محل أقاله معروف في مصر و كان حد الأقصى للعقوبة قانوناً لا يتجاوز سنة واحدة و لم يكن عائداً و سبق عليه بالحبس أكثر من سنة كما تنص عليه المادة 143 من ذات القانون على أنه اذا لم ينتهي التحقيق<sup>2</sup>

ان تقنية المحادثة المرئية عن بعد توفر عناء الإجراءات و تخفف من النفقات و تكمل حقوق الدفاع للمتهم و تساهم أيضاً في الحد من النفقات و عناء تنقل المتهمين من أماكن احتجازهم الى أماكن جلسات التحقيق و المحاكمة.

### 3- حماية الشهود والمجني عليهم

تتجلى أهمية استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد باعتبارها احدى الوسائل الفعالة التي تضمن حماية أطراف الدعوى القضائية كالشهود و المجني عليهم و أي شخص آخر من الأشخاص المتعاونين مع العدالة حيث يرى البعض ضرورة استخدامها في سماع الشهود و المتهمين التائبين المتعاونين مع العدالة، لكن يتم الحصول على افادتهم المتعلقة بالعصابات الاجرامية المنظمة أو الجماعات الإرهابية المسلمة حول مخططاتهم الاجرامية المستقبلية و غيرها من المعلومات التي تفيد العدالة الجزائية في القبض عليهم<sup>3</sup>،

<sup>1</sup> سالم عمر، الانابة القضائية الدولية في المسائل الجزائية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 185

<sup>2</sup> زغلول بشير، الحبس الاحتياطي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 101

<sup>3</sup> نجم محمد، الوجيز في شرح القانون و أصول المحاكمات الجزائية، المرجع السابق، ص 356

فتستعمل هذه التقنية في عدم الكشف عن هذه الجماعات الاجرامية لأماكن تواجد الشهود و تحركاتهم و ذلك لحمايتهم من الانتقام الذي يتعرضون اليه.

المطلب الثالث: مبررات و نطاق استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية

أولاً: مبررات استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

لا يخفى على الفطنة أن اللجوء إلى استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية كان له مبرراته التي دفعت أنظمة التقاضي الجزائية على اختلافها إلى تفعيلها. في هذا الصدد نصت المادة 441 مكرر فقرة 1 ق.إ.ج بما حرفيته (يمكن للجهات القضائية لمقتضيات حسن سير العدالة أو الحفاظ على الأمن أو الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية أو لدواعي احترام مبدأ الأجل المعقولة استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية مع احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون).

ويتضح من خلال فحوى المادة أعلاه أن المشرع الجزائري قد عدد مبررات أو دواعي استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء مباشرة الإجراءات الجزائية، والتي كانت نتيجة حتمية لما أفرزته الممارسة القضائية من وجود معوقات قد تحول دون المثول الشخصي الأطراف الدعوى الجزائية وعليه ، سنستعرض على بساط البحث مبررات استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الفروع الآتية تباعا.

الفرع الأول: استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد لحسن سير العدالة والحفاظ على الأمن

إن البعد الجغرافي والمساحة الشاسعة بين المدن الجزائرية، لاسيما الصحراوية منها هو أحد أهم أسباب لجوء المشرع الجزائري إلى استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية في المجال الجزائي<sup>1</sup>، وذلك باعتبار أنه يترتب عن تأخر المتقاضي في الحضور إما تأجيل البت في قضيته أو البت فيها في غيابه ، وهو ما ينجر عنه تراكم القضايا الجزائية وتساعد منحها لينتهي الأمر إلى المساس بحقوق وحرريات المتقاضين ، لاسيما ملفات المتهمين الموقوفين التي يتعين الفصل فيها في آجال تحترم فيها مدد الحبس المؤقت المقررة قانونا تحت طائلة الوقوع في إشكالية الحبس التعسفي ، مما يجعل من تقنية المحادثة المرئية

<sup>1</sup> عادل يحي، التحقيق والمحاكم الجزائية عن بعد ، دراسة تحليلية تأصيلية لتقنية vidéoconférence ، دار النهضة

العربية القاهرة مصر ، 2006 ، ص 255

عن بعد الوسيلة الفضلي والأداة الأنجح للفصل في هاته الملفات، كما تساهم هاته التقنية في مجال التعاون القضائي الدولي في المجال الجزائي في تفعيل وتسهيل العمل القضائي الداخلي في ظل الاحترام المتبادل لسيادة الدول<sup>1</sup>

وعلى صعيد آخر، فإنه لدواعي الحفاظ على سلامة وحياة الشهود وأعاون القضاء من خبراء ومترجمين ، ومن أجل تقليص المسافات ما بين مقر المحكمة ومكان تواجد أطراف الدعوى يتم استعمال وسائل الاتصال المرئية السمعية في الإجراءات الجزائية ومن نافلة القول أنه وتشجيعا للمواطنين على التعاون مع جهاز القضاء ، لاسيما فيما تعلق بالإبلاغ عن الجرائم تلعب تقنية المحادثة المرئية عن بعد دورا فاعلا في هذا الشأن.

وفي الشق الأمني ، فإنه وتقاديا لمخاطر نقل المحبوسين من المؤسسات العقابية التي يتواجدون بها تبعد عن مقر المحكمة المعنية بمسافات بعيدة، وكذا تجنباً للتكاليف الباهظة والمرهقة للخزينة العمومية جراء ما تتطلبه العملية من توفير مركبات مجهزة لهذا الغرض وحراسة أمنية ، فإنه تتم الاستعانة بتقنية المحادثة المرئية عن بعد كبديل للمثول الشخصي للمحبوس ، علاوة على أن هاته التقنية في مثل هاته الأحوال تحول دون تخطيط المحبوسين ، لاسيما الخطرين منهم ، للفرار أثناء نقلهم وتحويلهم<sup>2</sup>.

#### الفرع الثاني: استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد للحفاظ على الصحة العمومية

إن جائحة (كوفيد 19) المستجدة قد أماطت اللثام عن قصور المحاكمات الكلاسيكية في مواجهة الظروف الاستثنائية في العمل القضائي وكشفت عن أهمية استخدام وسائل الاتصال المرئية السمعية في الإجراءات القضائية في ظل تعرقل انعقاد المحاكمات عن طريق الحضور الشخصي ، فضلا عن أن هاته التقنية تعمل على الحفاظ على سلامة موظفي مرفق القضاء وأطراف الدعوى الجزائية.

وأنه أمام انتشار جائحة (كوفيد 19) عمدت الحكومة الجزائرية إلى إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20/69 المؤرخ في 13/03/2020 والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء (كورونا) ومكافحته ، وفي هذا السياق أصدر وزير العدل عدة تعليمات تخص استمرار سير قطاع العدالة ظل الظروف الاستثنائية ، ومن بينها

<sup>1</sup> طباش عز الدين، المثول أمام المحاكم الجزائرية بتقنية الاتصال عن بعد دراسة مقارنة ، المجلة المصرية للدراسات

القانونية والاقتصادية ، ع د 51 ، 2020 ، ص 86

<sup>2</sup> صفوان محمد شديفات، مرجع سابق، ص 356

التعليمية الوزارية رقم 20/0001 المؤرخة في 2020/03/16 و التعليمية الوزارية رقم 20/0004 المؤرخة في 31/03/2020 التي تتعلق بتوقيف الجلسات في جميع القضايا فيما عدا القضايا الاستعجالية والقضايا الجزائية بالنسبة للموقوفين ، وقد كانت المحادثة المرئية عن بعد هي المخرج الوحيد للحفاظ على استمرارية سير مرفق العدالة في ظل هاته الظروف غير الطبيعية بغية الحفاظ على صحة نزلاء المؤسسات العقابية وتفادي انتشار العدوى في أوساطهم. إن اللجوء إلى استخدام التكنولوجيا في قطاع العدالة كشف عن نجاعة استخدام هذه التقنيات سواء في سير إجراءات الدعوى أو في تسيير الجانب الإداري لهذا القطاع.

#### الفرع الثالث: استعمال المحاكمة المرئية عن بعد أثناء الكوارث الطبيعية:

ان الكوارث الطبيعية الزلازل والزوابع الرملية والفيضانات والأعاصير، تؤثر على السير الحسن للعدالة وعلى السرعة في المحاكمة، مما يشكل اضرار بمصالح أطراف النزاع في الحصول على محاكمة عادلة في الآجال القانونية، وهو ما جعل الحق في محاكمة سريعة مقرر لصالح المتهم دون غيره، اذ ذهبت المادة 441 مكرر ق اج إلى إقرار اعتماد اللجوء إلى تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية في حالة وقوع كوارث طبيعية أو لأسباب احترام الآجال المعقولة في المحاكمة، بحيث ان الآجال الجزائية تعد كقاعدة عامة من النظام العام تهدف لحسن سير الاجراءات وتساهم في ان تكون محاكمة عادلة تتوفر على الامن القضائي<sup>1</sup>.

#### الفرع الرابع: استعمال تقنية المحاكمة المرئية عن بعد الدواعي الفصل في آجال معقولة.

إن الحق في سرعة الإجراءات الجزائية وضرورة الفصل خلال آجال معقولة، يعتبر ضمانة أساسية من ضمانات المحاكمة العادلة ، وهذا ما نصت عليه جل الاتفاقيات والمواثيق الدولية لا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كون محاكمة المتهم خلال مدة معقولة هو حق شخصي ذو بعد اجتماعي من حيث الضمانات الاساسية للمتهم هو الحق في الفصل في القضية التي قيدت حريته على أن يتم الفصل فيها بالسرعة التي لا تخل بضمنات التقاضي أمام المحاكم الجزائية ، الا ان السرعة التي نحن بصددنا ليست التعجيل بتلك الاجراءات على حب الضمانات المقررة للمتهم، كما تستخدم المحاكمة المرئية عن بعد تسهيلا للتعاون الدولي لا سيما المساعدات القضائية بين الدول لأسباب تتعلق باستجواب المتهمين وسماع الشهود

<sup>1</sup> تومي يحي المثلث عن بعد أمام المحاكم الجزائية عبر وسائل الاتصال المسموعة والمرئية في القانون الجزائري، مجلة

الدراسات القانونية، جامعة المدية، مع 07 . ع د 02 جوان 2021، ص 257

عندما يكونوا مقيمين في دول غير تلك الدول التي يتم فيها التحقيق والمحاكمة وهذه الأسباب وغيرها من شأنها أن تعطل السير في الإجراءات القضائية.

**ثانيا: نطاق استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الدعوى الجزائية.**

حدد المشرع الجزائري بموجب الأمر 53/31 نطاق استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد من حيث الأشخاص وكذا من حيث الموضوع كما يلي:

**أولا :النطاق الشخصي.**

نقصد بالنطاق الشخصي في هذا المقام الأشخاص الذين يمكن التعامل معهم بتقنية المحادثة المرئية عن بعد في التشريع الإجرائي الجزائري فاته بحسب نص المادة 441 مكرر 4 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري يمكن استجواب المتهم غير المحبوس او سماعه أو اجراء مواجهة بينه وبين غيره، وكذلك إذا تعلق الأمر بسماع الأطراف والشهود والخبراء والمترجمين.

كما أجاز المشرع لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق اللجوء إلى المحادثة المرئية عن بعد في حالتين: المشتبه فيه الموقوف في حالة تمديد التوقيف للنظر والمتهم الذي تم القبض عليه خارج دائرة اختصاص قاضي التحقيق الذي أصدر الأمر بالقبض.

و نستنتج بوضوح مما سبق أن المشرع الجزائري لما استجاب لضرورة توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة لم يجعل ذلك بديلا عن الإجراءات التقليدية بصورة مطلقة، بل حدد نطاقا شخصيا ضيقا لا يمكن تجاوزه، حرصا منه على احترام حقوق المتهم وفي مقدمتها قرينة البراءة وكذا الوجاهية وحقوق الدفاع التي تشكل متطلبات المحاكمة العادلة.

**ثانيا : النطاق الموضوعي:**

نقصد بالنطاق الموضوعي في هذا المقام مجال استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التشريع الإجرائي الجزائري وعليه أجاز المشرع الجزائري استخدام المحادثة المرئية عن بعد في إجراءات محددة جاءت على سبيل الحصر وهي:

حالة استجواب المتهم.

حالة سماع شخص أو شاهد.

حالة إجراء المواجهة بين الأشخاص.

حالة التبليغات التي يستوجب قانون الإجراءات الجزائية تحرير محاضر بشأنها المادة: 441 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

حالة قيام جهة الحكم بتحقيق تكميلي.

حالة النطق بالحكم من قبل قاضي الحكم المادة 441 مكرر 43 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري. وهو ما يعني من الناحية الواقعية بقاء تقنية المحادثة المرئية عن بعد مجرد إجراء احتياطي يمكن

اللجوء إليه من طرف القائمين على تسيير الإجراءات الجزائية بطريقة جوازيه وذلك على الرغم من قيام المشرع الجزائري بتوسيع نطاق هذه التقنية لتشمل جميع القضايا بما في ذلك الجنايات بعدما كان مقتصرًا على قضايا الجرح فقط .

### المبحث الثاني: الأساس القانوني لاعتماد تقنية المحادثة المرئية عن بعد

أصبح الاعتماد على تكنولوجيا الاتصال المرئي عن بعد ضرورة ملحة في الوقت الراهن، و ذلك بفضل ما تحققه من مكاسب ملموسة و استثمار الوقت و أيضا توفير الجهد البدني و تقليل النفقات المرتبطة بالتنقل و الحضور المباشر، و قد حظت هذه التقنية بدعم واسع من المجتمع الدولي و الوطني الأجنبي و كذلك التشريع الجزائري، و منه سننطلق إلى الأساس الدولي لاستخدام هذه التقنية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني الأساس القانوني لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد في القوانين الوطنية الأجنبية و المطلب الثالث الأساس القانوني في التشريع الجزائري.

**المطلب الأول: الأساس القانوني الدولي لاستخدام المحادثة المرئية عن بعد. أولا: نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.**

لقد نصت المادة 2 من المادة 69 على إمكانية إيداع الشاهد في المحاكمة بشهادته الخاصة وفق التدابير المنصوص عليها في المادة 68 أو في القواعد الإجرائية و قواعد الاثبات، و يجوز للمحكمة أيضا أن تسمح بالإدلاء بمحادثة شفوية او مسجلة من الشاهد بواسطة تكنولوجيا العرض المرئي أو السمعي، فضلا عن

تقديم المستندات و الوثائق المكتوبة، و هذا بمراعاة هذا النظام الأساسي و وفقا للقواعد الإجرائية و قواعد الاثبات، و يجب أن لا تمس هذه التدابير حقوق المتهم أو تتعارض معها، و الملاحظ باستقراء نص المادة أعلاه أن نظام روما الأساسي قد خول إمكانية تقديم الدليل بواسطة الكترونية بهد حماية المتهم أو ضحاياه أو الشهود و أنها تنفذ في حالة ما إذا كان الضحية أو الشاهد حدث أو ضحية عنف جسماني<sup>1</sup>.

### ثانيا: الاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية

تم ابرام الاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية في ستراسبورغ بفرنسا بتاريخ 20 أفريل 1959 و دخلت حيز التنفيذ في 12 يونيو 1962 حيث تتفق أطراف الاتفاقية على أن تقدم لبعضها البعض أكبر قدر من المساعدة المتبادلة في التحقيق في الجرائم و الحصول على الأدلة و محاكمة المشتبه فيهم جنائيا، كذلك تحدد الاتفاقية المتطلبات التي يجب أن تقي بها طلبات المساعدة القانونية و الإنابة القضائية من " الدولة الطالبة" الى " الدولة المطلوبة" كما تحدد الاتفاقية أيضا قواعد إنفاذ مثل هذه الانابات القضائية من قبل سلطات الدولة المطلوب إليها<sup>2</sup>، و بالنسبة إلى استخدام المحادثات المرئية في جهاز العدالة على المستوى الدولي، فيعود الى هذه الاتفاقية حيث أقرتها في الشق الجزائي لمرحلة التحقيق و المحاكمة، فيحق للدولة المنظمة لهذه الاتفاقية من سماع الشهود و بتبادل تقارير الخبراء فيما بينهم مع توفر شروط قبول المتهم أثناء استجوابه و وجود اتفاق خاص بين الدولتين لمراعاة قانونيهما الجزائية الداخلية في استخدام تقنية المحاكمة عن بعد<sup>3</sup>

### ثالثا: البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية في المادة الجنائية.

نظم البروتوكول الثاني تقنية المحادثة عن بعد باعتباره من بين اهم المواثيق الدولية الذي تم التوقيع عليها في ستراسبورغ بتاريخ 08 نوفمبر 2001 و دخل حيز النفاذ 02 فيفري 2004، و الذي يهدف الى توسيع نطاق اليات التعاون القضائي فيما بين الدول الأوروبية بغية الاستفادة من الإمكانيات و الوسائل

<sup>1</sup> هشام البلاوي، المحاكمة عن بعد و ضمانات المحاكمة العادلة، مجلة رئاسة النيابة العامة، ع 1، د.ط، المغرب 2020، ص 14.

<sup>2</sup> عبد الحميد عمارة، " استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق و المحاكمة الجزائية"، مجلة دراسات و أبحاث، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر، مج 10، ع د 03، 2018، ص 62.

<sup>3</sup> شريف السيد كامل، الجريمة المنظمة، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص 62.

التكنولوجيا الحديثة في التحقيق و البحث الجنائي بحيث تكفل سرعة أكبر و مرونة أعلى لهذا التعاون و بما لا يتعارض مع حقوق الانسان و سيادة القانون<sup>1</sup>

و نجد في المادة 09 من البروتوكول أنها نصت على : " إذا كان الشخص موجودا في أراضي أحد الأطراف و تعين الاستماع إليه كشاهد أو خبير من قبل السلطات القضائية للطرف الأخير عندما يكون من غير الممكن أن يتم سماعه شخصيا أمام الجهة القضائية يطلب عقد جلسة استماع عبر المحادثة المرئية.

رابعا: اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية:

صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية المعتمدة بموجب الرئاسي 02-55-من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 05 فيفري 2002، و منه نص البند 18 من المادة 18 من هذه الاتفاقية على أن : " عندما يتعين سماع أقوال شخص موجود في إقليم دولة طرف، بصفة شاهد أو خبير أمام السلطات القضائية لدولة طرف الآخر، و يكون ذلك ممكنا و متفقا مع المبادئ الأساسية للقانون الداخلي، وجود للدولة الطرف الأولى أن تسمح بناءا على طلب الدولة الأخرى بعقد جلسة استماع عن طريق الفيديو إذا لم يكن ممكنا أو مستصعبا مثل الشخص المعني بنفسه في إقليم الدولة الطرف الطالبة و يجوز للأطراف الطالبة ان تتفق على تولي إدارة الجلسة الاستماع سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف الطالبة أو أن تحضرها سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف متلقية الطلب<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> صفوان محمد شديقات، التحقيق و المحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية CONFERME VIDEO ، مجلة دراسات علوم

الشرعية و القانون، جامعة الأردن، المجلد 42، العدد 01، 2015، ص 356.

<sup>2</sup> المرسوم الرئاسي رقم 02-55- المتضمن تصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة،الصادرة في

05 فيفري 2002، ج ر، العدد 09، الصادر في 10 فيفري 2002.

## خامسا: اتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود

اعترفت الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة عبر الحدود سنة 2010 شرعية استخدام المحاكمة المرئية عن بعد في المادة 36 منها و ذلك من خلال ادلاء الشهود و الخبراء بالشهادة على نحو يكفل سلامتهم عن طريق استعمال التقنيات التكنولوجية الحديثة<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: الأساس القانوني لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد في القوانين الوطنية الأجنبية

## أولا: في قانون الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية على نطاق واسع، سواء في المجال الدولي عن طريق المساعدة القضائية الدولية أو في المسائل الجزائية من خلال ما أصدرته معظم الولايات المتحدة الأمريكية في تشريعات داخلية أجازت استعمال هذه التقنية بين قاعة المحكمة و أماكن أخرى لسماع شهادة الشهود أو المجني عليهم شفاهة، و قد أجازت أيضا استخدام هذه التقنية في التحقيق و المحاكمة عن بعد مراعية في ذلك التقليل من الضغط النفسي و الذهني الذي يمكن أن يتعرض له الطفل خلال استدعائه لأداء الشهادة الخاصة مع مواجهته بالمتهم أو المجني عليه<sup>2</sup>.

## ثانيا: في القانون الإيطالي:

القانون الإيطالي أول قانون نص على استعمال المحادثة المرئية عن بعد، و ذلك بموجب المرسوم رقم 306 لسنة 1992 المعدل بالقانون رقم 356 لسنة 1992، و المتضمن كليات اجراء هذه التقنية في التحقيق الجزائي عن بعد، و بموجب هذا القانون أجاز السماح للشهود و المتعاونين مع العدالة ضد عصابات المافيا استعمالها تقاديا لمخاطر الانتقام التي قد يتعرضون لها و عائلاتهم في حال المثول الشخصي

<sup>1</sup> هشام البلاوي، المرجع السابق، ص 15

<sup>2</sup> يوسف عبد الهادي، المحاكمة المرئية عن بعد، تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات، مجلة إيليز للبحوث و الدراسات، مج 06، ع د 01، ص 222

للتحقيق<sup>1</sup>، إذ أن هذه التقنية تسهل على جهاز العدالة تحقيق إجراءاته بسهولة و تقادي أي مخاطر يتعرض لها من قبل المجرمين.

### ثالثا: في القانون الفرنسي

لقد تطرق القانون الفرنسي للمحاكمة عن بعد في المادة 71-706 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي، المعدل بقانون رقم 1436 لسنة 2009، حيث نص على استخدام المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق و المحاكمة، و قد أقر في حالة استدعت ظروف القضية أو التحقيق لذلك أقامت حالة الضرورة لاستخدام تقنية المحادثة المرئية المسموعة، سماع المتهم و استجوابه و اجراء المواجهة بينه و بين أطراف الدعوى الآخرين باستعمال تلك التقنية، على أن توثق محضر سمعي مرئي يدرج في طي ملف القضية.

و قد خول التعديل الأخير المعدل بالقانون رقم 1636 لسنة 2016 استعمالها لوكلاء الجمهورية و قضاة التحقيق في التحقيق مع الشهود أو المرافعة أو المواجهة أو لسماع الخبراء في نقط مختلفة من تراب الوطن، أو بينها و بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في اطار المساعدة القضائية و هذا التزاما بالاتفاقية الأوروبية الجديدة للمساعدة القضائية في المسائل الجزائية<sup>2</sup>

### رابعا: في قانون الامارات العربية المتحدة

كانت دول الامارات من الأوائل في أعمال المحاكمة المرئية عن بعد على مستوى الدول العربية، و أطلق عليها بما سمي " العدالة الالكترونية".

لقد نص الإجراءات الجزائية الاتحادي لدولة الامارات العربية المتحدة الحامل لرقم 05 لسنة 2017 المتعلق باستخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية في مادته الأولى على تعريف تقنية المحادثة عن بعد كما تقدم ببيانه أعلاه في اطار تعريف هاته التقنية، كما نصت المادة السادسة 06 منه

<sup>1</sup> عبد الرحمان خلف، التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة، مركز بحوث الشرطة، مصر، 2006، ص. 241.

<sup>2</sup> عمارة عبد الحميد، المرجع السابق، ص. 63.

على حقوق المتهم بقولها للمتهم في أول جلسة محاكمة عبر تقنية الاتصال عن بعد في أية درجة من درجات التقاضي أن يطلب حضوره شخصيا أمام المحكمة و عليها الفصل في طلبه بقبوله أو رفضه، بينما نصت المادة 08 منه على سرية الأعمال الإجرائية المتخذة عن طريق تقنية الاتصال عن بعد<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: الأساس القانوني لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد في القانون الجزائري 14-25

ان استعمال المحادثة المرئية عن بعد في المجال الجزائري، تعد من أبرز مظاهر تحديث العدالة الجنائية في الجزائر، حيث استند المشرع في اقراره الى التعديلات التي جاء بها القانون رقم 14-25 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائئية الجزائري، و الذي كرس إمكانية استخدام وسائل الاتصال السمعي البصري مباشرة جملة من الإجراءات القضائية، سواء في مرحلة التحقيق أو المحاكمة، كاستجواب المتهمين و سماع الشهود و الخبراء و حتى الضحايا، و ذلك دون الحاجة الى حضورهم المادي أمام المحكمة القضائية و يأتي هذا التوجه الى استجابة لمتطلبات العصر الرقمي، كما أقر المشرع بأن الإجراءات المنجزة عبر هذه الوسيلة نفس الحجية القانونية للإجراءات الحضورية ما دامت قد تمت وفقا للأحكام القانونية و التنظيمية المعمول بها، حيث نجد المحادثة المرئية في المنظومة القضائية الجزائرية سندها القانوني في المقتضيات التي جاء بها القانون رقم 14-25 حيث تهدف الى إضفاء الصبغة القانونية على استخدام تكنولوجيات في العمل القضائي، معتبرة ان الحضور عن بعد عبر الشاشة يوازي الحضور المادي في الجلسة، و ذلك وفق ضوابط إجرائية صارمة تضمنت حقوق الدفاع المنصوص عليها في المادة 639 مكرر و ما يليها<sup>2</sup>

<sup>1</sup> خليل الله قليعة، المحاكمة عن بعد، سرعة الاجراء أم اهدار للضمانات مجلة العلوم القانونية و السياسة، المجلد 12،

العدد 1، جامعة الوادي، الجزائر 2021، ص 892.

<sup>2</sup> أنظر القانون رقم 14-25 المؤرخ في 3 اوت 2025 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائئية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 54، 2025.

## خلاصة الفصل

يستعرض الفصل الأول المفاهيم الأساسية لتقنية المحادثة المرئية من الجانب اللغوي و الإصلاح و القانوني، على أنها وسيلة اتصال حديثة سمعية بصرية بين مجموعة من الأشخاص متواجدين في أماكن مختلفة عبر وسائل الاتصال الحديثة، مع ابراز خصائصها الجوهرية التي تميزها كآلية تفاعلية في مجال العدالة، إضافة الى تسليط الضوء على المبررات القانونية التي استوجبت تبني هذه التقنية لتجاوز عقبات المسافات و المخاطر الأمنية، أما في المبحث الثاني تم الاعتماد على الأساس القانوني لهذه التقنية بداية كمرتكز 14-25 من المستوى الدولي وصولا الى القوانين الوطنية الأجنبية، و ختاماً بالقانون الجزائري أساسي يهدف الى عصرنه الجهاز القضائي و تحقيق نجاعة إجرائية تتماشى مع معايير المحاكمة العادلة.



الفصل الثاني:

الاحكام الإجرائية لتقنية المحادثة المرئية

عن بعد 14-25

## تمهيد:

أصبح التوجه نحو رقمنة العدالة و عصرنة المرفق القضائي في الجزائر من أهم التحولات التي شهدتها القانون الجزائري في السنوات الأخيرة لمواكبة التطور التكنولوجي و تجاوز العقبات التي قد تعيق سير العدالة، و من هذا المنطلق، فقد جاء القانون رقم 14-25 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية، ليجعل تقنية المحادثة المرئية عن بعد كألية إجرائية دقيقة و مستحدثة، تهدف الى تعزيز الدواعي الأمنية في بعض القضايا الحساسة، فبعدما كان الحضور المادي لأطراف الدعوى شرطاً لا غنى عنه، فمع ادراج هذه التقنية في المنظومة الإجرائية الجزائرية أصبح اليوم بإمكان القضاء تفعيل إجراءات التحقيق و المحاكمة عبر فضاءات افتراضية تضمن التواصل السمعي و البصري المباشر تحت ضمانات قانونية صارمة لضمان عدم المساس بحقوق الدفاع أو شروط المحاكمة، و عليه سنعمل في هذا الفصل تبيان الآليات الإجرائية و تحليل كيفية تفعيل هذه التقنية في مرحلتين أساسيتين، تبدأ من مرحلة التحقيق وصولاً الى مرحلة المحاكمة عبر مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان نطاق تطبيق المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي، أما المبحث الثاني استعمال المحادثة المرئية في مرحلة المحاكمة.

## المبحث الأول: نطاق تطبيق المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي

شهادة المحادثة المرئية عن بعد تحولاً جوهرياً في مرحلة التحقيق القضائي، حيث أحدث القانون 25-41 طفرة نوعية في المنظومة الإجرائية و ذلك من خلال تكريس المحادثة المرئية عن بعد كألية إجرائية أصلية تهدف الى التحديث التكنولوجي للمنظومة القضائية و بموجب هذا القانون أضحي بإمكان سلطة التحقيق مباشرة إجراءاتها مع المتهمين و الشهود أو الخبراء دون اشتراط تواجدهم المادي في مجلس واحد و هذا لإزالة عقبات المسافة بين الأقاليم و الدول و تعزيز التواصل القضائي.

## المطلب الأول: التحقيق القضائي وخصائصه

## أولاً: تعريف التحقيق القضائي

أ- لغة: يقصد بالتحقيق البحث عن الحقيقة و هي كلمة مشتقة في اللغة العربية من فعل حقق، تحقق، يتحقق، تحقيقاً، فيقال أن فلان حقق أمراً بمعنى أنه تحقق من كنه هذا الأمر أي جوهره وصفاته و إبعاده و أوانه أدرك حقيقة الأمر، و كلمة تحقيق مأخوذة من حققت الأمر إذا يتقنه، أو جعله ثابتاً و حقيقة الشيء منتهاه و أصله المشتمل عليه، و يقال حق الأمر حقاً، صح و ثبت و هدف، و يقال أحقه على الحق: عليه و أثبته عليه<sup>1</sup>

ب- اصطلاحاً: مفهوم التحقيق اصطلاحاً أنه: مجموعة الإجراءات و الوسائل المشروعة التي يتبعها المحقق للوصول الى الحقيقة و لا يمكن الوصول الى الحقيقة إلا عن طريق جمع الأدلة التي تثبت حقيقة وقوع الجريمة و كيفية ارتكابها، و كذلك أسباب ارتكابها و معرفة مرتكبها<sup>2</sup>

و نعرفه أيضاً بأنه عمل اجرائي يضع في ثناياه مجموعة من الإجراءات التي تتخذها سلطة التحقيق، و التحقق بصدد هذه الجريمة من مدى نسبتها الى المتمم المذكور أم لا<sup>3</sup>

## ج- تعريف التحقيق القضائي عن بعد:

<sup>1</sup> المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، دار المعارف، مصر، 1400هـ، ص 194.

<sup>2</sup> عبد الفتاح عبد اللطيف الجبار، الإجراءات الجنائية في التحقيق، ط1، دار الحامد، الأردن، 2015، ص 25.

<sup>3</sup> محمد خريط، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية، ط1، دار هوما الجزائر، 2006، ص 57

يعتبر التحقيق القضائي عن بعد خروجاً على القاعدة العامة في جلسات التحقيق و المحاكمة و التي تم في نطاق جغرافي واحد بخصوص المتهمين و الشهود أو غيرهم من أطراف الخصومة، بحيث يكون لكل منهم دوره في سير جلسات المحاكمة و التحقيق من خلال مشاركته فيه، فهو وسيلة حديثة يتم الاستعانة بها في بعض الحالات لسماع شهادة الشهود و المتعاونين مع العدالة لكشف اللبس عن الجرائم الخطيرة المنظم منها، و محاكمة المتهمين حتى لو كانوا متواجدين في المؤسسة العقابية و باللجوء الى استخدام هذه التقنية VEDIO CONFERENCE في مجال التحقيق الجزائي أصبح من الممكن امتداد النطاق الإقليمي لجلسة التحقيق بحيث يشمل عدة أماكن داخل الدولة الواحدة<sup>1</sup>

#### د- مفهوم التحقيق القضائي

يقصد بالتحقيق القضائي مجموعة الإجراءات التي تبشرها جهة التحقيق المختصة قصد الكشف عن الحقيقة و جمع الأدلة حول الجريمة المرتكبة، و ذلك اشرف القضاء و وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجزائية.

و قد أوجب المشرع الجزائري اجراء التحقيق الابتدائي في الجنايات و جعله جوازياً في الجرح، و كما يجوز اللجوء إليه في المخالفات بناء على طلب وكيل الجمهورية، و يهدف التحقيق القضائي الى تمكين جهة الحكم من تكوين قناعتها على أساس الأدلة المشروعة، مع ضمان حقوق الدفاع و تحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع و حماية الحريات الفردية<sup>2</sup>

و بموجب التعديلات التي جاء بها القانون رقم 25-14 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية، تم إقرار إمكانية استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في اجراء التحقيق و على رأسها تقنية المحادثة المرئية عن بعد و ذلك لتسهيل سير العدالة و سريع الفصل في القضايا، كما أجاز هذا القانون لقاضي التحقيق استعمال هذه التقنية في سماع المتهم أو الشهود أو الخبراء أو إجراء المواجهة بينهم مع ضمان احترام حقوق الدفاع و سرية الإجراءات و هذا ما نصته المادة 441 مكرر 1 و تنص أيضاً على أن تتم إجراءات المحادثات المرئية عن بعد تحت اشرف الجهة القضائية المختصة، مع ضرورة التأكد من هوية الشخص

<sup>1</sup> صالح عبد الله محمد راشد الوارد، الانابة القضائية في قانون الإجراءات الجنائية القطري، دراسة تحليلية مقارنة جامعة

قطر، كلية الحقوق، يونيو 2017، ص 27

<sup>2</sup> أنظر، المادة 66 من الأمر رقم 03-15 المؤرخ 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 01 فبراير 2018، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة 43 فبراير يتعلق بعصنة العدالة.

المعني و سلامة الوسائل التقنية المستعملة، و كذا ضمان تسجيل الإجراءات عند الاقتضاء بما يحقق الشفافية و المصداقية في العمل القضائي<sup>1</sup>

## 2- خصائص التحقيق القضائي

### أ- سرية التحقيق القضائي

يقصد بسرية التحقيق القضائي، عدم السماح للجمهور بحضور اجراءاته و حضر إذاعة أو نشر ما تتضمنه محاضره، و ما يسفر عنه ، و ما يتصل به من أوامر، فالسرية تتصرف الى الجمهور و لا تمتد الى الخصوم، فالمقصود بالسرية هو الغير أي الجمهور<sup>2</sup>

و تحقيق لمبدأ سرية التحقيق نص القانون 14-25 المتعلق بالإجراءات الجزائية في المادة 19 على أن تكون إجراءات البحث و التحري و التحقيق سرية، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك و دون الاضرار بحقوق الدفاع، كل شخص يساهم في هذه الإجراءات ملزم بكتمان السر المهني بالشروط المبينة في قانون العقوبات و تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها فيه، غير أنه تقاديا لانتشار معلومات غير كاملة أو صحيحة أو لوضع حد لإخلال بالنظام العام<sup>3</sup>.

و يعد أيضا مبدأ سرية التحقيق أحدًا لوسائل التي ترمي الى تحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع و مصلحة المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي شرعت السرية من أجل مصلحة المجتمع، في أن مبدأ السرية يضمن سلامة سير التحقيق و بلوغه هدفه في اطهار الحقيقة، و تجنب المحقق التأثير بانفعال الجماهير و خضوعه لتأثير رأي العام و وسائل الاعلام على وجه يفقده حياده، و موضوعه و في السرية حماية الجمهور نفسه من التأثير السيء لنقل تفاصيل الجريمة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> القانون رقم 14-25 المرجع السابق.

<sup>2</sup> أحمد شوقي الشلقائي، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 220

<sup>3</sup> القانون رقم 14-25، المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية، المادة 19، الجريدة الرسمية، العدد 16، 2016.

<sup>4</sup> علي شمالل، المستحدث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الكتاب الثاني التحقيق و المحاكمة، دار هوما الجزائر، 2016، ص 18.

## 2- علانية التحقيق:

إذا كان المبدأ هو سرية التحقيق الابتدائي بالنسبة للجمهور، فإن القاعدة بالنسبة للخصوم على العكس من ذلك، و هي علانية التحقيق أي مباشرته في حضور الخصوم، كضمان يسعى الى تحقيق نوع من الرقابة على إجراءات التحقيق، و منح الخصوم فرصة متابعته لتنفيذ الأدلة أو تعزيزها فضلا على ادخال الاطمئنان في نفوسهم<sup>1</sup>

أجاز المشرع القاضي التحقيق أن يتخذ إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم إذا رأى أن ذلك ضروريا بإظهار الحقيقة، كان يخشى التحقيق قاضي التحقيق أن يكون حضور المتهم أثناء سماع شهادة الشاهد منطويا على إرهاب للشاهد على نحو لا يمكنه قول كل ما يريد، لكون المتهم يعمل عنده الشاهد، أو تحت رئاسته أو يملك نفوذا عليه، فقاضي التحقيق هو الذي يقرر الضرورة التي تقتضي حرمان الخصم من الحضور بعض الإجراءات التحقيق، و تقدير قاضي التحقيق في هذه الحالة ليس مطلقا، و انما تراقبه غرفة الاتهام فإذا لم ترى ضرورة ذلك، قضت ببطلان ذلك الاجراء لتعلقه بالنظام العام<sup>2</sup>.

ان المشرع الجزائري لم يجعل السرية مطلقة في المادة 19 من القانون 14-25 بل أورد بعض الاستثناءات التي تجسد مظاهر من العلانية > في أنه تقاديا لانتشار معلومات غير كاملة أو غير صحيحة أو لوضع حد الاخلال بالنظام العام، يجوز لممثل النيابة العامة أو الضابط الشرطة القضائية بعد الحصول على اذن من وكيل الجمهورية، أن يطلع الرأي العام بالعناصر موضوعية مستخلصة من الإجراءات على أن تتضمن أي تقييم للأعباء المتمسك بها ضد الأشخاص المتورطين<sup>3</sup>.

## 3- تدوين إجراءات التحقيق

طبقا لنص المادة 142 من قانون الإجراءات الجزائية رقم 14-25 و التي كرست مبدأ تدوين إجراءات التحقيق، حيث ألزم القاضي التحقيق بتحرير محاضر رسمية تثبت فيها جميع الإجراءات المتخذة أثناء سير التحقيق، و تحرر نسخة من هذه الإجراءات وفق الشروط القانونية، و ضرورة توقيعها من طرف القاضي

<sup>1</sup> أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، ط7، دار هوما، الجزائر، 2008، ص 13

<sup>2</sup> على شمالال المرجع السابق، ص 20.

<sup>3</sup> المادة 19 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المعدلة و المتمم بالقانون 14-25، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية.

و كاتب الضبط و الأطراف المعنية و تضمينها البيانات الأساسية كالتاريخ و الساعة و مكان الاجراء، و ذلك ضمان لحماية حقوق الدفاع و تحقيق مبدأ الشفافية<sup>1</sup>.

استوجب المشرع أن تكون إجراءات التحقيق الابتدائي مكتوبة سواء كانت السلطة القائمة بها، هي قاضي التحقيق أو النيابة العامة، و وجوب تدوين إجراءات التحقيق الابتدائي ليس معنى ذلك أن أعمال جمع الاستدلالات، أو إجراءات التحقيق النهائي أمام المحكمة لا يشترط فيها أن تكون كذلك، و لكن المقصود من تدوين التحقيق الابتدائي أن قاضي الموضوع يستطيع أن يعتمد في تكوين عقيدته في الدعوى على ما ورد بالمحضر المكتوب<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: استخدام تقنية المحادثة المرئية في مرحلة التحقيق.

وفقا لأحكام التي جاء بها القانون رقم 14-25 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية، لا سيما في مرحلة التحقيق يمكن للجهات القضائية المختصة اللجوء الى استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في اجراء الاستجواب أو سماع الشهود أو اجراء المواجهة، و ذلك ضمانا لحسن سير العدالة و تسريع الإجراءات مع احترام حقوق الدفاع و منه سنتطرق الى:

4- الاستجواب: ذهب البعض الى تعريف الاستجواب بأنه: "اثبات أقوال المتهم بعض احاطته بالتهمة المنسوبة اليه، و هو سؤاله عن التهمة و مواجهته بأدلة الاتهام و عرضها عليه و مناقشته فيها مناقشة تفصيلية<sup>3</sup>".

تنص المادة 100 من القانون رقم 14-25 على أن قاضي التحقيق يقوم باستجواب المتهم بعد التأكد من هويته و اعلامه بالتهمة المنسوب اليه و حقوقه القانونية<sup>4</sup>، و يقصد بالاستجواب قيام القاضي بمواجهة المتهم بالتهمة المنسوب اليه و مناقشته بشأنها مع تمكينه من مواجهة المتهم بالتهمة المنسوبة اليه و مناقشته بشأنها مع تمكينه من ابداء أقواله و دفاعه بحرية لضمان حقوقه.

<sup>1</sup> أنظر المادة 415، القانون رقم 14-25، المرجع السابق.

<sup>2</sup> محمد الخريط، المرجع السابق، ص 21.

<sup>3</sup> مدحت محمد الحسني، البطلان في المواد الجزائية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 253

<sup>4</sup> المادة 100 مكرر، قانون رقم 14-25، المرجع السابق.

و من خلال هذا يتبين لنا أن الاستجواب يقوم على عنصرين أساسيين ألا و هما توجيه التهمة للمتهم و مناقشته تفصيلا ، و ذلك من خلال طرح الأسئلة من طرف القاضي المحقق، بما يؤدي به اما بالإنكار أو بالاعتراف و ثانيا مواجهة المتهم بالقرائن و الأدلة القائمة ضده، مما يساعد على استخلاص الاعتراف منه أو منحه فرصة تنفيذ هذه الأدلة أو نفي التهمة عن نفسه.

و يتنوع الاستجواب الى:

أ- **الاستجواب عند الحضور الأول:** الاستجواب عند الحضور يكمن في احاطة المتهم علما بالتهمة الموجهة اليه و تدوين تصريحاته التي يدلي بها بشأنها، و هذ الأمر الذي دفع بعض الفقهاء للاعتراض على مصطلح ( الاستجواب ) على اعتبار أنه لا يزيد عن كونه اجراء يصبو الى التحقق من شخصية المتهم و إخطاره بالتهمة المنسوبة اليه دون أي مناقشة تفصيلية أو مجابهة بالأدلة فهو في واقع الأمر سؤال للمتهم<sup>1</sup>.

فالاستجواب عند الحضور الأول هو الاجراء الذي يتعرف من خلاله قاضي التحقيق عن هوية المتهم و شخصيته، و بدونه يعتبر التحقيق باطلا و يتبع القاضي التحقيق خطوات هذا الاجراء ليكون قانونيا، لذا يتعين عل الاستجابة للاستدعاءات الموجهة اليه لا يمكن للقاضي التحقيق احالته بإصدار أمر على المحكمة المختصة لمحاكمته، و عند عملية الاستجواب عند الحضور الأول لا يحضر سوى أمين الضبط الذي لا بد منه و وكيل الجمهورية اذا أراد ذلك فيما يجوز حضور المترجم اذا وجد مبرر لذلك كما يحق للمتهم أن لا يدلي بتصريحاته الا بحضور محاميه<sup>2</sup>

و منه للاستجواب عند الحضور الأول أحكام تتمثل فيما يلي:

التحقق من هوية المتهم لضمان صحة البيانات التي تقوم عليها المتابعة القضائية، فيقوم قاضي التحقيق بالتأكد من لقبه، اسمه، تاريخ ميلاده، اقامته، سوابق العدلية، و في هذه الأسئلة يتعين على المتهم أن يجيب و لا يخول حق الصمت طالما أن هاته الأسئلة لا تتعلق بصميم موضوع الاتهام.

اعلام المتهم بالوقائع المنسوبة اليه بمصطلحات و عبارات واضحة و مفهومة كي يجيب عليها

<sup>1</sup> المادة 123 من قانون الإجراءات الجزائية المصري أطلق عليه مصطلح سؤال المتهم بدلا من الاستجواب.

<sup>2</sup> أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، المرجع السابق، ص. 67.

المتهم على الجملة دون توجيه أسئلة له<sup>1</sup>

تنبه المتهم بأن له الحق في الصمت بعد اعلامه بالتهمة المنسوبة اليه على ان يتم التسوية الى هذا التنبيه بحضور ( الاستجواب عند الحضور الأول)، فإن تنازل المتهم عن هذا الحق فعندئذ يتلقى قاضي التحقيق تصريحاته كما أدلى بها دون طرح أية أسئلة عليه.

اخطار المتهم بأن له الحق في الاستعانة بمحام، فإذا تمسك المتهم بهذا الحق منحه قاضي التحقيق أجلا لتحضير دفاع له، أما اذا تنازل عنه فيتم سماعه دون حضور دفاع، على أن للمتهم حق التراجع عن هذا التنازل خلال مراحل التحقيق طبقا للمادة 104 من قانون الإجراءات الجزائية التي تنص على أنه ( يجوز للمتهم و المدعي المدني أن يحيطا قاضي التحقيق في كل دور من الأدوار التحقيق علما بالمحامي الذي وقع اختيار كل منهما عليه، و اذا اختير عدة محامين فإنه يكفي استدعاء أو تبليغ أحدهم بالحضور) و لا يلتزم قاضي التحقيق بتوجيه هذا التنبيه خلال الاستجابات التالية الا في حالة ظهور وقائع جديدة، فليلتزم فيها بنفس قواعد الاستجواب عند الحضور الأول<sup>2</sup>

#### ب- الاستجواب في الموضوع:

استجواب المتهم في الموضوع أي مواجهة المتهم بالأفعال و التهم المنسوبة إليه و مناقشته بمواجهة الأدلة القائمة ضده و مطالبته بإيداء رأيه، و هو إجراء إجباري اذا كانت الأفعال تشكل جنائية، أما إذا كانت هذه الأفعال تشكل جنحة فهو إجراء جوازي يكون عادة في حالة إنكار المتهم للوقائع الموجهة إليه في حالة الاستجواب عند الحضور الأول<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المادة 14/24 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية تنص على ذلك بتصريح العبارة ( يتم اعلامه سريعا و بالتفصيل، و بلغة يفهما، بطبيعة التهمة الموجهة إليه و أسبابها).

<sup>2</sup> الامر رقم 155-66 المؤرخ في صفر عام 1386 الموافق 6 يونيو سنة 1996، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج ر، العدد 48، المعدل و المتمم للمواد 105-104

<sup>3</sup> محمد خريط، أصول الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري، ط 31، دار بلقيس، الجزائر، 2023-2024، ص 218-219

يجوز للمحامي أو المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق أن يطلب من قاضي التحقيق تصريحاته، كما يحق لوكيل الجمهورية حضور الاستجواب و يتم ذلك بإخطاره من قبل كاتب التحقيق، و ينبغي على قاضي التحقيق تلقي تصريحات المتهمين و الشهود و الضحايا و الاستماع الى تصريحات الضحية أولاً<sup>1</sup>

## 2-السماع:

يقوم دور قاضي التحقيق بالكشف عن حقيقة الجريمة المرتكبة و التوصل الى فاعلها، و هذا لا يكشف الا بسماع المدعي المدني أو الضحية الفعل الاجرامي، و كذا سماع الشهود على أنهم آذان و عيون القضاء. و منه فلقد نصت المادة 72 من قانون الإجراءات الجزائية على أنها تخول لقاضي التحقيق سماع كل شخص يرى فائدة سماع أقواله في اطار البحث عن الحقيقة<sup>2</sup>.

### أولاً: سماع المدعي المدني ( الضحية )

يعد سماع المدعي المدني من أهم إجراءات التحقيق القضائي حيث يتيح للضحية عرض وقاع الاعتداء الذي تعرض له و تحديد الأضرار المادية و المعنوية للمطالبة بالتعويض، و يجب على قاضي التحقيق الالتزام بسماع الضحية فور تقديمه الدعوى المدنية، مع مراعاة كافة الضمانات القانونية المكفولة له<sup>3</sup>

كرس المشرع الجزائري هذا الاجراء ضمن قانون الإجراءات الجزائية رقم 14-25 اذا أنه نصت المواد 376- 377- 380 على حقوق المدعي المدني في الادعاء المدني و تقديمه أمام قاضي التحقيق و أمانة الضبط في جلسة المحاكمة و الالتزام بسماع الضحية أثناء تقديم الدعوى المدنية و أيضاً تؤكد على أنه لا يجوز سماع الضحية الا بحضور محاميه، كما أنه يمكن الاستعانة بوسائل الاتصال الحديثة كالمحادثة المرئية لتسهيل اجراء سماع في حالات البعد المكاني، بشرط تدوين ذلك في محضر رسمي يضمن حقوق جميع الأطراف<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد خريط، المرجع نفسه، ص. 227-228

<sup>2</sup> المادة 72، قانون رقم 14-25 المرجع السابق.

<sup>3</sup> سماتي الطيب، المدخل الى قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار الفكر الجامعي، الجزائر، ط4، ص. 31.

<sup>4</sup> قانون الإجراءات الجزائية رقم 14-25 المواد 376-377-380، المرجع السابق

## ثانيا : سماع المسؤول المدني

إن المسؤول المدني و بصفته من يتحمل التبعات المدنية للجريمة، فإنه يحق له حضور مجريات التحقيق، و له أن يبدي من الدفوع ما من شأنه أن يدرء عنه المسؤولية المدنية عن الجريمة، و من ثم فإنه يكون من الجائز تلقي تصريحاته عن طريق آلية المحادثة المرئية عن بعد، لا سيما و أنه باستقراء نصوص المواد 441 مكرر 4 من قانون الإجراءات الجزائية و ما يليها لا يتبين وجود ما يفيد خلاف هذا الرأي، كما أنها قد نصت على اصطلاح ( أطراف الدعوى) على اطلاقه دون قصر استعمال هاته الآلية على طرف دون آخر. توثيق المادة 441 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية ( سماع الأطراف عن بعد)

## ثالثا: سماع الشهود ( لصالح المتهم أو ضده) و الخبراء و المترجمين

تعتبر شهادة الشهود في القضايا الجزائية ذات أهمية كبيرة حيث نص المشرع من قانون الإجراءات الجزائية ذات أهمية كبيرة حيث يمكن طلب سماع أي شخص بصفته شاهد من قبل المتهم أو محاميه إضافة الى نفس القانون المادة 88 التي تنص على أنه لقاضي التحقيق تحديد الأشخاص الذين يرى فائدة في سماعهم أيا كان مصدر وصول علمه بهم، فهو قد يسمع شخصا قد جاء ذكره في الشكوى أو بطلب من النيابة، كما قد يرفض ذلك بشرط تسبب امر الرفض و نفس الشيء بالنسبة للأشخاص الذين قد يذكرهم المتهم أو محاميه.<sup>1</sup>

و يمكن أيضا لقاضي التحقيق سماع من يرى من الخبراء ضرورة لسماعه من أجل ابداء رأيه الغني في مسألة من المسائل التقنية التي تخرج عن دائرة المعارف القانونية، كما يمكنه سماع المترجم لترجمة أقوال أحد أطراف الدعوى، و ذلك عن طريق تقنية المحادثة المرئية عن بعد.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المادة 88، قانون الإجراءات الجزائية، المرجع السابق.

<sup>2</sup> المادة 441 مكرر 1 ( 3) من قانون الإجراءات الجزائية.

## 3- اجراء المواجهة:

يقصد بالمواجهة " مواجهة المتهم بغيره أو شهود لسماع التصريحات التي تتعلق بالتهمة بنفسه، فيجيب عليها بالنفي أو التأييد، و المواجهة قد تدفع المتهم الى تقرير أقوال متناقضة ليست في صالحه أو الاعتراف بالأقوال المنسوبة إليه قاضي التحقيق إليها قصد إدراج المواجهة في محضر خاص<sup>1</sup>

تتمثل المواجهة في مقابلة المتهم وجها لوجه إزاء متهم آخر أو شاهد للاستماع الى ما يدلي به الطرف الاخر من أقوال بخصوص التهمة المنسوبة اليه و الإجابة عن ذلك بالتأكيد أو النفي.

و لقد نصت المادة ( 96 ) من قانون الإجراءات الجزائية على جواز اجراء مواجهة أو عدة مواجهات بين المتهم و الشهود أو بين الشهود بعضهم البعض، و يجوز للمتهم المطالبة بالمواجهة، غير أنه تعود لقاضي التحقيق سلطة تقدير مدى جدوى إجراء المواجهة من عدمها.

كما يلجأ قاضي التحقيق الى تقنية المحادثة المرئية عن بعد في اجراء المواجهة حينما يتعدد أطرافها و يكون كل منهم في دائرة اختصاص جهة قضائية أخرى أو محبوسا في مؤسسة عقابية و تعذر استخراجهم أو تحويله، و ذلك لاجراء المواجهة لما لها من أهمية في تحديد مسار الدعوى و كشف جزئياتها المفصلية.

## المطلب الثالث: تجربة القضاء الجزائري في تفعيل تقنية المحادث المرئية في الإجراءات الجزائية

ان اعتماد القضاء الجزائري لتقنية المحادثة المرئية عن بعد في المواد الجزائية يندرج ضمن مواكبة التطور التكنولوجي و تحديث مسار العدالة حيث أن تجسيد هذا البرنامج الطموح على أرض الواقع في البيئة الجزائرية لم يكن سهلا في البدء فيه بين عشية و ضحاها، فلم يكن من المتصور في سنة 2000 مثلا في الجزائر أن يتم استعمال تقنية المحادثة المرئية في المحاكمة الجزائية بوصفها من اهم مظاهر العصرية، بسبب أن ظروف ذلك الوقت لم تكن تسمح بذلك.

غير أن هذه التجربة اتسمت بطابع الحذر و التدرج إذا كان على الحكومة الجزائرية العمل في بادئ الأمر على تحضير الأرضية اللازمة لبدء العمل بتكنولوجيا الاعلام و الاتصال في العمل القضائي رويدا رويدا و النهج في سبيل ذلك سياسة التدرج و الانتقال النوعي و تسطير الأهداف على المدى المتوسط و البعيد،

<sup>1</sup> جحا حورية، إجراءات المحاكمة عن بعد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي و علوم جنائية، كلية الحقوق، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019-2020، ص 20

و إعطاء الأولوية للتدابير المستعجلة الزامية الى تقريب العدالة من المواطن و تبسيط إجراءات التقاضي وفقا لما تقدم.

تمثلت الاستراتيجية التي تم انتهاجها في بادئ الامر في إعادة النظر في التنظيم المتبع و العمل على تغيير الذهنيات و جعلها تتقبل التحول الرقمي، فضلا على تزايد المرافق القضائية بأجهزة الكمبيوتر و ربطها بشبكة الانترنت، لذا تطلب هذا المسعى، ثم الشروع تدريجيا في ادخال تكنولوجيا الاتصال و المعلومات في العمل القضائي في مراعاة خصوصية المعطيات و المعلومات القضائية، و ضمان سريتها و أمنها من جهة و جعلها وسيلة تمكن المواطن من سهولة الحصول على المعلومة و الخدمة في أحسن الظروف<sup>1</sup>

و في هذا السياق اعتمد المشرع الجزائري الذي جاء به القانون رقم 14-25 تقنية المحادثة المرئية عن بعد كوسيلة حديثة لتحقيق النجاعة في العمل القضائي و مواكبة التطور التكنولوجي في مجال العدالة، حيث حدد نطاق تطبيقها في مختلف مراحل الدعوى الجزائية و أحاطها بجملة من الضمانات الإجرائية التي تكفل حماية حقوق الأطراف، و قد وسع هذا القانون الجديد نطاق استخدامها أيضا في مراحل مختلفة و تكمن في مرحلة المحاكمة لسماع الأطراف و مرافعات الدفاع و مرحلة تنفيذ الاحكام في بعض الاجراء المرتبطة بالمحبوسين<sup>2</sup>.

انن يتضح مما سبق أن لم يكن من السهل تجسيد هذه التجربة على أرض الواقع للقضاء الجزائري حيث لم تكن مجرد تطبيق عملي محدود بل تأطير قانوني متكامل و يوازن بين متطلبات العصرية و احترام مبادئ العدالة الجنائية.

### المبحث الثاني: استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة

تعد مرحلة المحاكمة من أهم و أخطر مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية باعتبار أنه يتم فيها الفصل في مصير الدعوى و المتهم و بقية الأطراف، و منه فقد أقر المشرع الجزائري بتفعيل تقنية المحادثة المرئية عن بعد خلال إجراءات في مرحلة المحاكمة كبديل عن المحاكمة التقليدية و ذلك بتوفير شروط و التي ستكون موضوع المطلب الأول و ذلك لا يمكن التطرق لها الا باتباع إجراءات سير جلسة المحاكمة و هو

<sup>1</sup> بن عزة محمد حمزة، استخدام المحادثة المرئية عن بعد خلال إجراءات المحاكمة الجزائية، قراءة في تجربة القضاء

الفرنسي و الجزائري، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، الجزائر، مجلد 6، العدد 02، 2023، ص 153.

<sup>2</sup> المواد 639-649 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، قانون رقم 14-25، المرجع السابق.

موضوع المطلب الثاني، و في الأخير تم التطرق الى آثار المحاكمة الالكترونية على ضمانات المحاكمة العادلة في المطلب الثالث.

**المطلب الأول: شروط استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة:**

لقد نصت المادة 646 من الامر 14-25 " يمكن جهات الحكم أن تلجأ لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من النيابة العامة أو أحد الخصوم أو دفاعهم، في استجواب أو سماع شخص أو في اجراء المواجهة بين الأشخاص"<sup>1</sup>.

ان تفعيل المحادثة المرشحة عن بعد يرتكز على جملة من الشروط التي تضمن استعمال الأمثل لهذه التقنية أثناء مرحلة المحاكمة، و أيضا ضمان عدم المساس بحقوق المتهم وفقا لنص المادة أعلاه، حيث يمكن تقسيم هذه الشروط الى ثلاثة جوانب رئيسية موضوعية، تقنية و إجرائية.

**أولا : الشروط الموضوعية**

نص المشرع الجزائري من خلال نص المادة 600 من الباب الأول الذي يحتوي على الأحكام العامة لاستعمال وسائل الاتصال السمعية و المرئية من القانون 14-25 و التي تسمح الى اللجوء الى هذه التقنية خلال مرحلة المحاكمة في الحالات عدة نذكر منها حسن سير العدالة بعد المحاكمة و الامن و الصحة العمومية، و دواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة مع احترام الحقوق و القواعد المنصوص عليها في القانون.

**أ- شروط ضرورة سير الحسن للعدالة**

ان اللجوء لتقنية المحادثة المرئية عن بعد مفيد بشرط أن يكون ذلك لضرورة السير الحسن للعدالة، و ضمان المحاكمة العادلة، و هذ تفاديا لكل ما من شأنه إعاقة السير الحسن للعدالة بما فيه عرقلة سير الإجراءات و المحاكمات، و الذي يؤدي الى المساس بحريات و حقوق أطراف الدعوى الجزائية لا سيما المحبوسين منهم.

<sup>1</sup> المادة 646 من قانون الإجراءات الجزائية 14-25، المرجع السابق.

## ب- شرط بعد المسافة:

أخذ المشرع الجزائري بعد المسافة بعين الاعتبار بين المحكمة و مكان تواجد المتهم أو الشخص المعني بالسماع، سواء كان في المؤسسة العقابية أو بمقر اقامته، بالإضافة الى إجراءات تحويل المحبوس الى دائرة اختصاص المحكمة المعنية بالمحاكمة تتطلب وقتا و يتوجب توفير مسائل مادية و بشرية، مما أدى إلى تأجيل المحاكمة و الفصل في القضايا<sup>1</sup>.

اذن ان بعد المسافة و من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لاستخدام المحادثة المرئية عن بعد، إلا أن المشرع الجزائري لم يحدد مسافة معينة ترك ذلك لسلطة القاضي.

## ج- شرط الحفاظ على الأمن و الصحة العمومية

ذكر شرط الحفاظ على الصحة العمومية في المادة 639 من القانون 14-25 أنه يمكن للجهات القضائية الحفاظ على الأمن و النظام العام أو الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية<sup>2</sup>، و هو من ضمن الشروط التي يجب اللجوء إليها في المحادثة المرئية عن بعد حفاظا على الحقوق العامة و خاصة حسن سير العدالة.

## د- شروط دواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة:

ان استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد مقيد بشرط آخر و هو احترام مبدأ الآجال المعقولة، بحيث تسير الإجراءات في اطار مدة معقولة و دون تأخير و هذا ضمانا لحقوق و حريات الافراد و لتكريس لقرينة البراءة<sup>3</sup>

## ثانيا: الشروط التقنية:

نصت المادة 636 من قانون الإجراءات الجزائية رقم 14-25 " يجب أن تضمن الوسائل المستعملة سرية الارسال و أمانته و كذا النقاط و عرض كامل و واضح لمجريات الاجراء المتخذ وفق هذه التقنية، و يتم

<sup>1</sup> صحراوي ميلود، بن فاتح أمال، المحادثة المرئية في قانون الإجراءات الجزائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،

تخصص القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2022-2023، ص 62.

<sup>2</sup> المادة 639 القانون 14-25، المرجع السابق

<sup>3</sup> صحراوي ميلود، بن فاتح أمال، المرجع السابق، ص 63

تسجيل التصريحات و مجريات الجلسة عن طريق المحادثة المرئية عن بعد على دعامة إلكترونية تضمن سلامتها و ترفق بملف الإجراءات<sup>1</sup>

و عليه لا بد أن تتوفر مجموعة من الشروط للجوء الى استعمال تقنية المحادثة المرئية و المتمثلة في سرية الإرسال و أمانته و عرض كامل و واضح لمجريات المحاكمة و كذلك تسجيل التصريحات على دعامة إلكترونية يتم إرفاقها بملف الإجراءات، و منه سننظر لها بالتفصيل.

#### أ- ضمان سرية الإرسال و الأمانة:

من شروط المحادثة المرئية عن بعد أن تتمتع بالسرية و الأمانة، و لا يمكن إجراؤها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، و أنه تحقيق لسرية الاتصال استحدثت وزارة العدل شبكة اتصال محمية تعرف بالشبكة القطاعية لوزارة العدل، و التي تضمن الاتصال المرئي و التبادل الفوري و المؤمن للمعلومات، و هي شبكة تعمل على مراعاة الخصوصية و حماية ما يتم تداوله من معلومات في مرفق العدالة، و تتضمن التبادل المؤمن و الفوري لمعطيات الاتصال الإلكتروني، و قد تم ربط جميع الجهات القضائية و المؤسسات العقابية وفق شبكة الانترنت<sup>2</sup>.

#### ب- التقاط و عرض كامل و واضح لمجريات المحاكمة:

يعد شرط التقاط و عرض كامل و واضح لمجريات المحاكمة شرطا جوهريا لضمان نزاهة الإجراءات القضائية، حيث يجب أن تتيح الوسائل التقنية المعتمدة عرض دقيقا لجميع مجريات الجلسات، بما في ذلك المرافعات و المناقشات، و بما يكشف بوضوح عن هوية المتحدث، و يمكن من سماع تصريحاته دون لبس، أذ أنه في حال الإخلال بهذا الأخير تصبح المحاكمة مجرد إجراء صوري يفنقر لمقومات المحاكمة العادلة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المادة 639، القانون رقم 14-25، المرجع السابق.

<sup>2</sup> مريم لعجاج، جوادي الياس، حق النقاضي و المثل أمام القضاء في آجال معقولة أثناء الحجر الصحي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، مج 09، العدد 04، 2020، ص 277

<sup>3</sup> بخنوت كلثومة، النقاضي و انعكاساته في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي و العلوم الجنائية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2021-2022 ص 56

ج- تسجيل التصريحات على الدعامة الكترونية ثم ارفاقها بملف الإجراءات.

يجب أن تسجل كل التصريحات و الافادات لأطراف الدعوى و كافة مجريات المحاكمة على دعامة الكترونية موثوقة، و الغالب أن تكون قرص مضغوط يرفق بملفات إجراءات القضية، بالإضافة الى محضر التصريحات المكتوب و الموقع عليه من طرف القاضي المكلف و أمين الضبط<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: إجراءات سير جلسة المحادثة عن بعد

لقد أقر المشرع بإمكانية استعمال تقنية الاتصال المرئي عن بعد لجهات الحكم الفاصلة في القضايا الجزائية، بحيث ذكر جهات مخول لها طلب استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد مقصورة على جهة الحكم ذاتها، النيابة العامة أو أحد الخصوم الدعوى الجزائية أو دفاعه.

### أولاً : جهة الحكم

إذا ارتأت جهات الحكم الناظرة في ملف القضية، وفقاً لسلطتها التقديرية و من تلقاء نفسها، اللجوء لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد، فإنها تقوم باستطلاع رأي ممثل النيابة العامة الحاضر بالجلسة، كما تقوم بإعلام باقي خصوم الدعوى، و في حالة ما إذا اعترض ممثل النيابة العامة عن إجراء المحادثة المرئية عن بعد أو تقدم أحد الخصوم الدعوى أو دفاعه أو المتهم الموقوف أو دفاعه دفوعاً لتبرير رفضه الامتثال لهذا الاجراء و قدرت جهة الحكم عدم جدية ذلك الاعتراض او تلك الدفوع، فإنها تصدر قرار باستمرار المحاكمة عن طريق المحادثة المرئية عن بعد، و يكون هذا القرار غير قابل لأي طعن، و هو الحكم الذي أقرته المادة 441 مكرر 8 فقرة 1 ق إ ج.

و يتبين من خلال ما تقدم أن لجوء جهة الحكم لاستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد لا يتوقف، في مطلق الأحوال على قبول أو رفض النيابة العامة أو خصوم الدعوى لهاته التقنية، بل أن الأمر متروك لتقدير جهة الحكم و هو ما من شأنه أن يفتح المجال لتعسفها في اللجوء لاستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد طالما كان قرارها في هذا الشأن غير قابل للطعن<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بختوت كلثومة، التقاضي الإلكتروني و انعكاساته في الجزائر، المرجع السابق، ص 56.

<sup>2</sup> طباش عز الدين، المثول أمام المحاكم الجزائية بتقنية الاتصال عن بعد، دراسة مقارنة، المجلة المصرية للدراسات القانونية الاقتصادية، ع د 15، 2020، ص 161

حيث أعطى المشرع الجزائري الحرية للمحامي في الحضور مع المتهم في مكان بث المحادثة المرئية عن بعد أو في قاعة الجلسات أو أمام جهة الحكم المختصة، إذ أن المتهم لا يتمتع بحرية الاتصال بمحاميه ففي حالة تواجد هذا الأخير في قاعة الجلسات فإن إدارة الجلسة عن بعد تتم بمعرفة القاضي و بالتالي يجوز لها مراجعة هذا القرار في حالة ظهور معطيات جديدة بعدم تقديم الطلب<sup>1</sup>

### ثانيا: أطراف الدعوى أو دفاعهم

خول المشرع لأطراف الدعوى بما فيهم ممثل النيابة العامة أو دفاعهم أن يقوم بتقديم طلب لجهة الحكم الناظرة في الدعوى من أجل استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد، على أن تبث جهة الحكم في الطلب المقدم إليها بالقبول أو الرفض بعد استطلاع رأي بقية الأطراف أو دفاعهم و ممثل النيابة العامة الحاضر بالجلسة، غير أنه يجوز لها مراجعة قرارها في حالة ظهور ظروف جديدة بعدم تقديم الطلب إليها، و هذا ما جاء به المادة 441 مكرر 9 ق إ ج<sup>2</sup>.

و في حالة طلب أحد الأطراف أو دفاعه من الجهة القضائية استعمل التقنية تنتظر هذه الجهة في الطلب إما بالقبول أو الرفض بعد استطلاع رأي باقي الأطراف أو دفاعهم و النيابة العامة بحيث يجوز لها مراجعة هذا القرار في حالة ظهور معطيات جديدة بعد تقديم الطلب<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: آثار المحاكمة الالكترونية على ضمانات المحاكمة العادلة

تعتبر مرحلة المحاكمة المرحلة التي يتقرر فيها مصير الدعوى الجزائية و مصير المتهم فتقوم على مبادئ و شكليات يلتزم احترامها من أجل الوصول الى المحاكمة العادلة التي تنتهي بصدور حكم منصف و مرض لجميع اطراف الدعوى، و من هذه المبادئ نجد المبادئ الوجاهية، العلنية، الشفاهية، و حق الدفاع و كل مبدأ ضمنا من ضمانات المحاكمة العادلة، و سنتناول في هذا المطلب أثر المحاكمة العادلة على كل مبدأ.

<sup>1</sup> يوسف عبد الهادي، المحاكمة المرئية عن بعد، تكريس لعصرنة العدالة أمام المساس بالضمانات، جامعة غيليزان، مج

06، ع د 01، 2021، ص 277

<sup>2</sup> المادة 144 مكرر 9، قانون الإجراءات الجزائية، المرجع السابق.

<sup>3</sup> يوسف عبد الهادي، المرجع السابق، ص 227

أولاً: أثر المحاكمة الالكترونية على مبدأ الوجاهية ( الحضورية): يعرف مبدأ الوجاهية أو مبدأ

الحضورية، بمبدأ مستمد من صميم النظام الاتهامي الذي تقوم عليه مرحلة المحاكمة، و يقصد به في أبسط تجلياته ضرورة حضور الأطراف و الخصوم أمام القاضي في جميع مراحل التحقيق القضائي<sup>1</sup>.

يعد مبدأ الوجاهية من المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها القضاء للفصل في الدعاوي القضائية، باعتباره يضمن حق الخصوم في مناقشة ما يعرض من خلال الخصومة من طلبات و دفوع، و يلزم القاضي بعدم الفصل في الدعوى بناء على الوثائق و مستندات لم تعرض على الخصوم و لم تتح لهم فرصة مناقشتها و الرد عليها، و تم النص على هذا المبدأ صراحة في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية في المادة 03 فقرة 03 منه و التي تنص على الخصوم و القاضي بمبدأ الوجاهية<sup>2</sup>.

نصت المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية بقولها ( لا يسوغ للقاضي أن يبني قراره الا على الأدلة المقدمة في معرض المرافعات و التي حصلت المناقشة فيها حضورياً، و منه فإن ابعاد المتهم عن الحضور يعد عليه بطلان، و هذا المبدأ يجسد الشرعية و المساواة بين المواطنين أمام القضاء .

و من اهم الأمور التي يمكن للقاضي أن يستنبط منها الحقيقة هي تقييم لغة الجسد و طريقة التعبير و الانفعال لدى الشاهد أو المتهم، فلا يستطيع القاضي أن يستنبط ردة فعل المستجوب على سؤال معين قد يكون محرجاً بالنسبة له حيث أن استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد تمنح للمتهم فاصلاً زمنياً حتى يستوعب السؤال و يقدم الإجابة عليه وفقاً لما أتيح له من فرصة للتفكير<sup>3</sup>.

اذ نقول أن استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الجزائر في أوقات حدوث الكوارث الطبيعية أو الأوبئة تكون لمبدأ العلنية الأسبقية و الأفضلية، و ذلك حفاظاً على الأرواح و على الصحة العامة،

<sup>1</sup> أحمد الشافعي، البطلان في قانون الإجراءات الجزائية ( دراسة مقارنة)، ط4 الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2006، ص. 88.

<sup>2</sup> المادة 03 من قانون رقم 08-09 المؤرخ في 25-02-2008، يتضمن قانون إجراءات مدنية و إدارية، ج ر، العدد 54، المؤرخة في 23-04-2008

<sup>3</sup> صفوان محمد سديفات، مرجع سابق، ص 356

## ثالثا: أثر المحادثة الإلكترونية على مبدأ الشفوية:

تعني أن تجري كافة الإجراءات المحاكمة شفاهة، بحيث يدلي الشهود والخبراء بأقوالهم أمام القاضي و تتم مناقشتهم فيها، و تقدم الطلبات و الدفوع و تجري مرافعة الادعاء كذلك، فالشوية تعد الوسيلة اللازمة لتطبيق المواجهة بين الخصوم، لكي يتاح لكل طرف في الدعوى أن يواجه خصمه بما لديه من أدلة و يتيح له أن يعرف ما لدى خصيمه من أدلة و يقول رأيه فيها، و يتعين أن تعرض هذه الأدلة شفاهة في الجلسة و تدور في شأنها المناقشة بين أطراف الدعوى<sup>1</sup>

و رد مبدأ الشفوية كضمان من ضمانات حماية حقوق المتهم في العديد من النصوص الاتفاقية الدولية و من بينها المادة 14 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية و السياسية التي جاء فيها ( لكل فرد متهم بتهمة جنائية ضد الحق في إبلاغه فوراً بالتهمة الموجهة إليه و أن يستجوب نفسه بواسطة شهود الخصوم ضده و أن يضمن حضور شهود و استجوابهم تحت نفس الشرط الخصم)، و يتضح من خلال هذه المادة أنها أكدت على أهمية مبدأ الشفاهة بطريقة صريحة حتى و ان كان في مضمونها لم نجد مصطلح لمبدأ الشفوية لكن من خلال افراغ مضمون الفقرة نجد أنفسنا أمام دلالة لمبدأ الشفوية<sup>2</sup>.

ان اللجوء الى تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المحاكمة لا بد من توفر الشفوية، و التي تعتبر الحل الأنسب في حالة تعذر حضور أحد الخصوم في الجلسة و هذا ما يسهل السير الحسن للجلسة.

## رابعا: اثر المحاكمة الإلكترونية على حق الدفاع

يؤدي الدفاع دورا لا يستهان به في سبيل الوصول الى محاكمة جزائية عادلة، و المشرع الجزائري، على غرار جميع التشريعات المعاصرة، أعطى مكانة بارزة لحق المتهم في الدفاع أمام جهات القضاء الجالس. ونظرا للمركز القانوني الخطير للمتهم فقد أفرد المشرع بجملة من الحقوق المنضوية تحت مبدأ حق الدفاع، وأهمها حق المتهم في إبداء أقواله ، حقه في الاحتفاظ لنفسه بسرية الأمور المتعلقة بدفاعه و حقه في لفت انتباهه عند تعديل التهمة الموجهة إليه.

<sup>1</sup> غريب الطاهر، ضمانات المحاكمة العادلة في قانون الإجراءات الجزائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و

العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح ، ورقة 2014

<sup>2</sup> سيبوكر عبد النور، شنين صالح، مبدأ الشفوية في المحاكمة الجنائية العادلة، دفاتر السياسة و القانون، مج 13، ع د

- حق المتهم في إبداء أقواله :

لعل أهم وسيلة مشروعة للمتهم في الدفاع عن نفسه سواء شخصيا أو عن طريق محام هي الإدلاء بأقواله وإفاداته أمام المحكمة التي يتعين عليها الإنصات له وعدم منعه من مباشرة هذا الحق.

ويعد حق المتهم في إبداء أقواله بكل حرية وبعيدا عن كل ضغط أو تهديد أو إكراه معنوي حجر الزاوية في حق الدفاع كأصل عام ، وإذا ما ثبت خلاف ذلك تم استبعاد تلك التصريحات وأصبح الحكم المؤسس عليها باطلا وغير منتج لأیما أثر قانوني.

وفي هذا السياق إذا رفض المتهم الإجابة على أسئلة المحكمة ، فلا يجوز اعتبار صمته وامتناعه قرينة إدانة ضده لأنه لا يربو عن كونه يستعمل حق مشروعا خوله إياه القانون ، وفي حال قامت المحكمة بحمله على الإجابة رغما عنه كان ذلك سببا من أسباب البطلان<sup>1</sup>.

وإذا كان المتهم مصابا بعاهة تحول دون إدلائه بأقواله انتدبت له المحكمة مترجما حتى يتسنى له ممارسة حقه كاملا غير منقوص ، وهو الحكم المنصوص عليه بالمادة 351 ق.إ.ج. وطبقا للمادة 292 ق.إ.ج ، فإن حضور محام للدفاع عن المتهم هو أمر وجوبي أمام محكمة الجنايات.

- حق المتهم في الاحتفاظ لنفسه بسرية الأمور المتعلقة بدفاعه

شرع المشرع حق المتهم في الاحتفاظ لنفسه بسرية الأمور المتعلقة بدفاعه كي يزيل أية مخاوف قد تعترى المتهم حول البت في قضيته بكل موضوعية وحياد وجدية وإعمال سليم للقانون والضمير.

ويعتبر هذا الحق بمثابة درع للمتهم وينجر عنه عدم مطالبة المحامي بإفشاء أسرار موكله سواء بصفته شاهدا أو بصفته مبلغا أو بغير ذلك من الصفات ، ويلحق البطلان بكل دليل جزائي تم التوصل إليه عن طريق إفشاء سر من الأسرار التي أدلى بها المتهم لمحامييه أو عن طريق الإطلاع على المراسلات التي تمت بينهما ، وهو الحق الذي قننته جميع قوانين تنظيم مهنة المحاماة في جميع الدول المعاصرة.

<sup>1</sup> عبد الحميد الشواربي ، سلطة المحكمة الجنائية في تكييف وتعديل وتغيير وصف الاتهام ، منشأة معارف الإسكندرية

- حق المتهم في لفت انتباهه عند تعديل التهمة الموجهة إليه :

إذا ما ارتأت المحكمة تغيير الوصف القانوني لماديات الوقائع التي أحيل من أجلها المتهم على المحكمة كإضافة ظرف مشدد إلى التهمة مثلا ، توجب عليها أن تقوم بتنبية المتهم إلى الوصف القانوني الجديد للوقائع كي يتسنى له إعداد دفاعه ، فإذا أغفلت تنبيهه إلى تعديلها في الوصف القانوني ترتب البطلان على هذا الإغفال<sup>1</sup>، بينما في الحالة العكسية إذا استبعدت المحكمة ظرفا مشددا مثلا ، فليس لها تنبيه المتهم إلى هذا التعديل طالما أنه تقرر لمصلحته.

أمثلة الحالات التي يتعين فيها على المحكمة تنبيه الدفاع إلى تحويلها الوصف القانوني للتهمة حالة إضافة واقعة جديدة غير الواقعة التي أحيل من أجلها المتهم على المحكمة ، حالة الوصف القانوني ترتب البطلان على هذا الإغفال ، بينما في الحالة العكسية إذا استبعدت المحكمة ظرفا مشددا مثلا ، فليس لها تنبيه المتهم إلى هذا التعديل طالما أنه تقرر لمصلحته. ومن أمثلة الحالات التي يتعين فيها على المحكمة تنبيه الدفاع إلى تحويلها الوصف القانوني للتهمة حالة إضافة واقعة جديدة غير الواقعة التي أحيل من أجلها المتهم على المحكمة ، حالة محاكمة المتهم على جريمة تختلف في وقائعها المادية وفي عناصرها القانونية عن الجريمة التي أحيل من أجلها على المحكمة وحالة إضافة مواد جديدة غير واردة في قرار الإحالة على محكمة الجنايات وتسيء إلى مركز المتهم.

لقد منح المشرع ضمانات لحق الدفاع عند استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المحاكمة ودلينا في ذلك أنه حول المحامي حق الخيار بين أن يحضر إلى جانب موكله في مكان سماعه بعيدا عن قاعة الجلسات وبين أن يحضر للدفاع عنه أمام جهة الحكم الناظرة في الدعوى ؛ أي بقاعة الجلسات، لكن الانشغال المطروح في هذا الصدد هل يكون لإدلاء المتهم بأقواله وللمرافعة التي يلعبها المحامي من مكان تواجد موكله بعيدا عن قاعة الجلسات نفس الوقوع ونفس الأثر في نفس القاضي ، وهل كان لتلك الأقوال

وتلك المرافعة بعيدا عن قاعة الجلسات أن تؤدي إلى قناعة شخصية للقاضي سواء في نطاق الاقتناع بالبراءة أو الإدانة أو في نطاق إسعاف المتهم بالظروف المخففة أو في نطاق أعمال أحكام الأعدار المخففة أو المعفية من العقاب أو غيرها من المسائل القانونية التي من شأنها أن تحسن أو تسيء إلى مركز المتهم أو حتى أن تؤثر في شق التعويض المدني للضحية.

<sup>1</sup> عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص 208

## خلاصة الفصل

أولى المشرع الجزائري أهمية كبيرة لاستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد خلال الإجراءات الجزائية من الأمر 14-25 المتمم و المعدل لقانون الإجراءات الجزائية، و من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل أن اعتماد هذه التقنية باعتبارها وسيلة تواكب التطور التكنولوجي و تساهم في تحقيق سير العدالة و تعمل على تنظيم الاطار القانوني خاصة في مرحلتي التحقيق القضائي و المحاكمة، كما حرص أيضا المشرع على تحديد نطاق تطبيقها و شروط استعمالها مع توفير ضمانات قانونية للمحاكمة العادلة.

و باعتبار تقنية المحادثة المرئية عن بعد تقنية آلية حديثة للاتصالات السمعية و البصرية المعتمدة في مجال التحقيقات عن بعد، و إجراءات المحاكمة عن بعد، فإنها تعزز العدالة الجزائية في الجزائر.



و في ختام هذه الدراسة الموسومة بتقنية المحادثة المرئية عن بعد في المواد الجزائية في القانون الجديد 14-25، و التي حاول فيها المشرع الجزائري في خطوة منه مسايرة العصرنة و مواكبة التطور التكنولوجي و الاستفادة منه في مجال المعلوماتية، و ادراجها ضمن منظومة العدالة القانونية بغية تعزيز كفاءة الجهاز القضائي و تحقيق فعالية أكبر في أدائه عن طريق تقنين استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد بموجب القانون الجديد المعدل و المتمم للإجراءات الجزائية 14-25، حيث حدد ملامحها من خلال نطاق تطبيقها في مرحلتي التحقيق القضائي و المحاكمة، و ذكر شروطها و مبررات استعمالها و وضع مجموعة من الضوابط و الإجراءات التي تهدف الى تحقيق التوازن بين فعالية العدالة و ضمان حقوق الدفاع.

و أظهرت هذه الدراسة أن اعتماد هذه التقنية لا يعد بديلا كاملا عن الحضور الشخصي للمتهم و إنما وسيلة إجرائية استثنائية تستخدم وفق أساس قانوني دولي لنظام روما الأساسي و اتفاقيات كاتفاقية الأوروبية للمساعدة الأوروبية و الاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة، إضافة الى أسس قانونية وطنية أجنبية مثل قانون الولايات المتحدة الأمريكية و القانون الإيطالي و الفرنسي، ثم انتقلت الى مرحلة التحقيق في اجراء الاستجواب و سماع الشهود و كذا المواجهة، يليها بعد ذلك مرحلة المحاكمة و التي خصصت شروط استخدامها و إجراءات سير الجلسة و أثرها على المحاكمة العادلة و التي تخص مبدأ الوجاهية، العلنية، الشفاهية، و مبدأ حق الدفاع.

و منه قد خلصنا في هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج و الاقتراحات على النحو الاتي:

- ان تقنية المحادثة المرئية عن بعد تمثل احدى الوسائل الحديثة التي اعتمدها المشرع لمواكبة التطور التكنولوجي و الرفع من كفاءة الأداء.

- أظهرت الدراسة أن استعمال هذه التقنية يساهم في تسريع الإجراءات القضائية و تقليل التكاليف، خاصة في القضايا التي تتطلب نقل المتهمين و الشهود لمسافات بعيدة.

- من خصائص التي يجب أن تتوفر في المحادثة المرئية عن بعد، السرعة والسهولة في ارسال وتلقي المستندات، استخدام الوسائط الالكترونية في تنفيذ إجراءاتها، و التوجه للنظام الالكتروني بدل الورقي إضافة الى سرعة البث في القضايا و انجاز إجراءات التقاضي.
- تبين أن التجربة القضائية في الجزائر في مجال استخدام المحادثة المرئية عن بعد ما زال في طور التطور و تحتاج الى مزيد من التنظيم و التقييم المستمر لضمان فعاليتها.
- أكدت الدراسة أن أثناء استخدام المحادثة المرئية عن بعد في مرحل يمكن اللجوء الجهات القضائية الى بعض الإجراءات الاستجواب أو سماع الشهود والمواجهة.
- توصلت الدراسة الى أن المحادثة المرئية عن بعد اجراء استثنائي يخضع لشروط وضوابط قانونية يحددها القضاء المختص.
- ضرورة تطبيق هذه التقنية مع احترام ضمانات المحاكمة العادلة ومبادئها خاصة مبدأ المواجهة العلنية، الشفافية ومبدأ حق الدفاع. الاقتراحات:
- يتطلب تطبيق تقنية المحادثة المرئية عن بعد توفر إمكانيات مادية و بشرية متطورة.
- ضرورة انشاء موقع الكتروني لوزارة العدل و كافة دوائرها و المحاكم بكافة أنواعها و ربطها بشبكة معلوماتية واحدة و محاولة تفعيل الحكومة نظام الحكومة الالكترونية.
- معالجة الإشكالات التقنية التي قد تحصل أثناء الجلسة المرئية في الصوت و الصورة و ذلك من خلال توفير معدات جديدة متطورة بضمان سرعة التدفق.
- عقد دورات تكوينية للقضاة حتى يكونوا على دراية بكيفية استخدام هذه التقنية.



## قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- سهيل ادريس، المنهل قاموس عربي فرنسي، دار الأدب للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2005
- محمد سعيد، أصول الإجراءات الجزائية، شرح لأصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن.
- خالد ممدوح إبراهيم، الدعوى الإلكترونية و إجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي ، مصر ، سنة 2008، نقلا عن أشرف جودة محمد محمود ، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر .
- السيد أحمد محمود ، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، مصر، سنة 2008
- عادل يحي، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد ، دراسة تحليلية تأصيلية لتقنية vidéoconférence، دار النهضة العربية القاهرة مصر ، 2006 .
- شريف السيد كامل، الجريمة المنظمة، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2000.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، دار المعارف، مصر، 1400هـ.
- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبار، الإجراءات الجنائية في التحقيق، ط4، دار الحامد، الأردن، 2015.
- محمد خريط، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية، ط4، دار هوما الجزائر، 2006
- أحمد شوقي الشلقائي، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
- علي شمالل، المستحدث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الكتاب الثاني التحقيق و

المحاكمة، دار هوما الجزائر، 2016

- أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، ط3، دار هوما، الجزائر، 2008
- مدحت محمد الحسني، البطلان في المواد الجزائية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993
- محمد خريط، أصول الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري، ط 31، دار بلقيس، الجزائر، 2023-
- 2024
- سماتي الطيب، المدخل الى قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار الفكر الجامعي، الجزائر، ط1
- معجم محمد الوجيز في شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان
- عمر عبد المجيد المصباح، ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد تقنية اتصال عن بعد في الإجراءات الجنائية في دولة الامارات مقارنة كلية الفنون الكويتية، سنة 6، ع د 4، ربيع الثاني، 1440هـ، ديسمبر 2018.

### ثانيا: المذكرات :

- عتيقة معاوي، حسينة، شرون التقاضي الإلكتروني في الجزائر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، سطيف 2 الجزائر، 2019.
- بلخير فضيلة ، بركاني سفيان، المحاكمة المرئية عن بعد على ضوء القانون رقم 04.20، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر ، 01، باتنة .2023-2024
- صالح عبد الله محمد راشد الوارد، الانابة القضائية في قانون الإجراءات الجنائية القطري، دراسة تحليلية مقارنة جامعة قطر، كلية الحقوق، يونيو .2017
- صحراوي ميلود، بن فاتح أمال، المحادثة المرئية في قانون الإجراءات الجزائية، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماستر، تخصص القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2023-

2024

➤ مريم لعجاج، جوادي الياس، حق التقاضي و المثل أمام القضاء في آجال معقولة أثناء الحجر

الصحي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، مج 09، العدد 04، 2020

➤ بختوت كلثومة، التقاضي و انعكاساته في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص

➤ قانون جنائي و العلوم الجنائية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2021-2022

➤ أحمد الشافعي، البطلان في قانون الإجراءات الجزائية (دراسة مقارنة)، ط1 الديوان الوطني للأشغال

التربوية، الجزائر، 2006

➤ غريب الطاهر، ضمانات المحاكمة العادلة في قانون الإجراءات الجزائية، مذكرة لنيل شهادة

الماستر،

➤ كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2014

### ثالثا: المجالات و المقالات:

➤ عمر عبد المجيد، ضمانات المحاكمات العادلة على ضوء تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات

الجزائية في دولة الامارات، دراسة مقارنة" مجلة الكويتية العالمية"، السنة 6، ع د 04، 2018.

➤ زرافة عمر، مشري راضية، المحاكمة المرئية عن بعد في المواد الجزائية بين الإبقاء و الإلغاء،

المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 252، 233

➤ لحجام مريم، جوادي الياس، حق التقاضي و المثل أم القضاء في اجال معقولة اثناء الحجر

الصحي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، مج 09، ع د 04، 2020

➤ عمر عبد الحميد مصبح، ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد تقنية الاتصال عن بعد في

- الإجراءات الجنائية في دولة الامارات، دراسة مقارنة، مجلة كلية الفنون الكويتية العالمية، السنة السادسة، العدد 04 العدد التسلسلي ، ربيع الأول 1440هـ الموافق لديسمبر 2018.
- هادي حسين عبد العلي و نصيف جاسم محمد الكرعوي، مفهوم التقاضي عن بعد و مستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية و السياسية ، العراق، المجلد 8 ، الإصدار 1 ، 2020
- ليلي عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية ، مجلة الفكر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 13 ، كلية ، سنة 2016.
- عسر رزاققة ، راضية مشري ، المحاكمة المرئية عن بعد في المواد الجزائية بين الإبقاء والإلغاء المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية جماعة تيسمسيلت الجزائر، المجلد 07 ، العدد 01 2022
- طباش عز الدين، المثول أمام المحاكم الجزائرية بتقنية الاتصال عن بعد دراسة مقارنة ، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية ، ع د 215 ، 2020
- هشام البلاوي، المحاكمة عن بعد و ضمانات المحاكمة العادلة، مجلة رئاسة النيابة العامة، ع 4، د.ط، المغرب. 2020.
- عبد الحميد عمارة، " استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق و المحاكمة الجزائية"، مجلة دراسات و أبحاث، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر، مج 10، ع د 03، 2018.
- صفوان محمد شديقات، التحقيق و المحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية VIDEO CONFERME ، مجلة دراسات علوم الشريعة و القانون، جامعة الأردن، المجلد 42، العدد 01، 2015
- يوسف عبد الهادي، المحاكمة المرئية عن بعد، تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات، مجلة إيليز للبحوث و الدراسات، مج 06، ع د 01

- عبد الرحمان خلف، التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة، مركز بحوث الشرطة، مصر، 2006
- خليل الله قليعة، المحاكمة عن بعد، سرعة الاجراء أم اهدار للضمانات مجلة العلوم القانونية و السياسة، المجلد 12، العدد 1، جامعة الوادي، الجزائر 2021
- جحا حورية، إجراءات المحاكمة عن بعد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي و علوم جنائية، كلية الحقوق، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019-2020
- بن عزة محمد حمزة، استخدام المحادثة المرئية عن بعد خلال إجراءات المحاكمة الجزائية، قراءة في تجربة القضاء الفرنسي و الجزائري، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، الجزائر، مجلد 6، العدد 02، 2023
- طباش عز الدين، المثل أمام المحاكم الجزائية بتقنية الاتصال عن بعد، دراسة مقارنة، المجلة المصرية للدراسات القانونية الاقتصادية، ع د 15، 2020
- يوسف عبد الهادي، المحاكمة المرئية عن بعد، تكريس لعصرنة العدالة أمام المساس بالضمانات، جامعة غيليزان، مج 06، ع د 01، 2021
- سيوكر عبد النور، شنين صالح، مبدأ الشفوية في المحاكمة الجنائية العادلة، دفاتر السياسة و القانون، مج 13، ع د 02، 2021

رابعاً: المواد و القوانين:

- المادة 08 الفقرة 21 من القانون رقم 2000-03 المؤرخ 05 أوت 2000 المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة في 06 أوت 2000.
- المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المتضمن تصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، الصادرة في 05 فيفري 2002، ج ر، العدد 09، الصادر في 10 فيفري 2002.

- القانون رقم 25-14 المؤرخ في 3 اوت 2025 المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 54، 2025
- المادة 66 من الأمر رقم 15-03 المؤرخ 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 01 فبراير 2015، الجريدة الرسمية ، العدد 06، الصادرة 10 فبراير يتعلق بعصنة العدالة.
- القانون رقم 25-14، المعدل و المتمم لقانون الإجراءات الجزائية، المادة 19، الجريدة الرسمية، العدد 16، 2016.
- المادة 19 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المعدلة و المتمم بالقانون 25-14، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية.
- المادة 123 من قانون الإجراءات الجزائية المصري أطلق عليه مصطلح سؤال المتهم بدلا من الاستجواب.
- المادة 24/14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية تنص على ذلك بتصريح العبارة ( يتم اعلامه سريعا و بالتفصيل، و بلغة يفهمها، بطبيعة التهمة الموجهة إليه و أسبابها).
- الامر رقم 66-155 المؤرخ في صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1996، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج ر، العدد 48، المعدل و المتمم للمواد 104-105)
- المادة 03 من قانون رقم 08-09 المؤرخ في 25-02-2008، يتضمن قانون إجراءات مدنية و إدارية، ج ر، العدد 21، المؤرخة في 23-04-2008

## الملخص:

تتناول هذه المذكرة دراسة تقنية المحادثة المرئية عند بعد في المواد الجزائية في القانون الجديد 14-25 باعتبارها وسيلة سمعية بصرية مستحدثة تواكب التطورات التكنولوجية في ميدان العدالة، وتهدف الى تحقيق النجاعة القضائية.

تطرقت هذه الدراسة الى ماهية المحادثة المرئية عن بعد وخصائصها ثم يليها الأسس القانونية سواء في الأسس القانونية الدولية أو الوطنية الأجنبية مع التركيز على التشريع الجزائري الذي أدرج هذه الآلية ضمن الإصلاحات الهادفة وتسريع الفصل في القضايا وتخفيف العبء على المؤسسات العقابية.

كما أكدت هذه الدراسة على نطاق استخدام هذه التقنية في مرحلتي التحقيق القضائي والمحاكمة مع ضبط تجربة القضاء الجزائري الجزائري في استخدامها إضافة الى بيان الإجراءات العملية لعقد سير الجلسات المرئية.

و أخيرا تناولت هذه الدراسة أثار المحاكمة الالكترونية على ضمانات المحاكمة العادلة مثل مبدأ الوجاهية، العلنية، الشفاهية مؤكدة على مبدأ حق الدفاع.

## Résumé :

Ce mémorandum traite de l'étude de la technologie du chat vidéo dans les articles pénaux de la nouvelle loi 25-14 comme un nouveau moyen audiovisuel qui suit le rythme des développements technologiques dans le domaine de la justice, et vise à atteindre l'efficacité judiciaire.

Cette étude a abordé la nature et les caractéristiques du chat vidéo à distance, suivi des fondements juridiques, que ce soit dans des fondations juridiques nationales internationales ou étrangères, avec un accent sur la législation algérienne, qui a inclus ce mécanisme parmi les réformes ciblées, accélérer le jugement des affaires et réduire la charge pesant sur les établissements pénitentiaires.

Cette étude a également confirmé l'étendue de l'utilisation de cette technologie dans les phases d'instruction et de procès judiciaires, tout en contrôlant l'expérience de la justice algérienne dans son utilisation, en plus d'expliquer les procédures pratiques pour tenir des séances visuelles.

Enfin, cette étude a examiné les effets des procès électroniques sur les garanties d'un procès équitable, telles que les principes du visage, de la publicité et du jugement oral, en mettant l'accent sur le principe du droit à la défense.